



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمر الکرمان

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مِنَّا نَبَاكَ وَالْحَمْدُ

نویسنده:

سید صادق حسینی شیرازی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مناسک الحج

کاتب:

سید صادق حسینی شیرازی

نشرت فی الطباعة:

پایگاه اطلاع رسانی آیت الله شیرازی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریرات الکمپیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	مناسك الحج
١٢	اشارة
١٢	المقدمة
١٣	أقسام الحج
١٣	شروط وجوب حجة الإسلام
١٣	اشارة
١٤	[البلوغ]
١٤	حج الصبى
١٥	العقل
١٥	الحرية
١٥	تخليء السرب
١٥	[الاستطاعة]
١٥	الاستطاعة الجسمية
١٥	الزاد و الراحلة
١٦	الرجوع إلى كفاف
١٦	القرض
١٧	عدة مسائل
١٨	الحج البذلى
٢٠	إذن الزوج
٢٠	الحج النذرى
٢٠	الحج النيابى
٢٠	اشارة

- ٢٣ أنواع الحج
- ٢٣ اشارة
- ٢٤ كيفية حج التمتع إجمالاً
- ٢٤ اشارة
- ٢٤ شروط حج التمتع
- ٢٥ كيفية حج الأفراد
- ٢٥ كيفية حج القرآن
- ٢٥ كيفية حج التمتع تفصيلاً
- ٢٥ اشارة
- ٢٥ أفعال عمره التمتع
- ٢٥ اشارة
- ٢٦ ١: الإحرام
- ٢٦ اشارة
- ٢٦ المواقيت
- ٢٨ واجبات الإحرام
- ٢٨ اشارة
- ٢٩ ١: لبس ثوبى الإحرام
- ٢٩ ٢: النية
- ٣٠ ٣: التلبية
- ٣٠ محرمات الإحرام
- ٣٠ اشارة
- ٣١ ١: صيد البر
- ٣١ اشارة
- ٣٢ كفارة الصيد

- ٣٣ ٢: وطى النساء
- ٣٣ اشارة
- ٣٣ كفارة الوطى
- ٣٤ ٣: الاستمتاع بالنساء
- ٣٤ ٤: عقد النكاح و الشهادة عليه
- ٣٥ ٥: الاستمنا
- ٣٥ ٦: الطيب
- ٣٦ ٧: لبس المخيط للرجال
- ٣٦ ٨: لبس الخف و الجورب
- ٣٦ ٩: الاكتحال
- ٣٧ ١٠: النظر إلى المرأة
- ٣٧ ١١: الفسوق
- ٣٧ ١٢: الجدال
- ٣٧ ١٣: قتل هوام الجسد
- ٣٨ ١٤: الزينة
- ٣٨ ١٥: الادهان
- ٣٨ ١٦: إزالة الشعر
- ٣٩ ١٧: الحناء
- ٣٩ ١٨: تغطية الرجل رأسه
- ٣٩ ١٩: تغطية المرأة وجهها
- ٣٩ ٢٠- التظليل للرجل
- ٤٠ ٢١: إخراج الدم
- ٤٠ ٢٢: تقليم الأظفار
- ٤١ ٢٣: قلع الضرس

- ٢٤: تقلد السلاح ٤١
- ٢٥: قلع نبات الحرم ٤١
- فروع ٤١
- حدود الحرم ٤٢
- ٢: الطواف ٤٢
- اشارة ٤٢
- شروط الطواف ٤٣
- اشارة ٤٣
- ١: الطهارة من الحدث ٤٣
- ٢: طهارة البدن و اللباس ٤٤
- ٣: الختان ٤٤
- ٤: ستر العورة ٤٤
- ٥: إباحة اللباس ٤٥
- ٦: النية ٤٥
- واجبات الطواف ٤٥
- اشارة ٤٥
- ١: الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به ٤٥
- ٢: جعل البيت على اليسار ٤٦
- ٣: إدخال حجر إسماعيل عليه السلام ٤٦
- ٤: خروج تمام بدنه عن البيت ٤٦
- ٥: الطواف بين البيت و مقام إبراهيم عليه السلام ٤٦
- ٦: العدد في الطواف ٤٧
- [٧]: الموالاة في الطواف ٤٧
- ٣: صلاة الطواف ٤٨

- ٤٨ اشارة
- ٤٩ من مسائل المرأة
- ٤٩ ٤: السعى
- ٤٩ اشارة
- ٥٠ واجبات السعى
- ٥٠ اشارة
- ٥٠ ١: النية
- ٥٠ ٢: الابتداء من الصفا
- ٥١ ٣: الختم بالمرورة
- ٥١ ٤: العدد فى السعى
- ٥١ ٥: الطريق المتعارف
- ٥١ ٦: استقبال المقصد
- ٥١ ٧: إباحة الدابة بل النعل و اللباس
- ٥١ ٨: الترتيب
- ٥٢ ٥: التقصير
- ٥٣ عدة مسائل
- ٥٣ أفعال حج التمتع
- ٥٣ اشارة
- ٥٤ ١: الإحرام
- ٥٤ ٢: الوقوف بعرفات
- ٥٥ ٣: الوقوف بالمشعر الحرام
- ٥٤ ٤ - ٦: أعمال منى
- ٥٧ ٤: رمى جمرة العقبة
- ٥٧ اشارة

- ٥٧ واجبات الرمی
- ٥٧ اشارة
- ٥٧ ١: النية
- ٥٧ ٢: العدد فی الرمی
- ٥٧ ٣: إصابة الجمرة
- ٥٨ ٤: التعاقب فی الرمی
- ٥٨ ٥: الرمی فی النهار
- ٥٨ من شروط الرمی
- ٥٨ ٥: الهدی
- ٥٨ اشارة
- ٥٩ واجبات الهدی
- ٥٩ اشارة
- ٥٩ ١: النية
- ٦٠ ٢: أن يكون من النعم
- ٦٠ ٣: أن يكون فی سن خاص
- ٦٠ ٤: أن يكون تام الخلقة
- ٦٠ ٥: أن يكون الذبح يوم العيد
- ٦٠ ٦: أن يكون الذبح بمنى
- ٦٠ ٧: مراعاة الترتیب على الأحوط
- ٦١ ٨: أن لا يخرجہ من الحرم
- ٦١ عدة مسائل
- ٦١ ٦: الحلق أو التقصیر
- ٦١ اشارة
- ٦٢ واجبات الحلق أو التقصیر

- ٦٢ اشارة
- ٦٢ ١: أن يكون في منى
- ٦٢ ٢: النية
- ٦٢ ٣: الترتيب على الأحوط
- ٦٣ عدة مسائل
- ٦٣ ٧: طواف الزيارة
- ٦٣ ٨: صلاة طواف الزيارة
- ٦٣ ٩: السعى بين الصفا و المروة
- ٦٤ ١٠ - ١١: طواف النساء و صلته
- ٦٤ اشارة
- ٦٤ عدة مسائل
- ٦٥ ١٢: المبيت في منى
- ٦٥ ١٣: رمى الجمرات
- ٦٧ العمرة المفردة
- ٦٧ اشارة
- ٦٧ أفعال العمرة المفردة
- ٦٨ أحكام المصدود
- ٦٩ أحكام المحصور
- ٦٩ الصلاة في مكة و المدينة
- ٧٠ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

مناسك الحج

اشارة

سرشناسه : شيرازى، صادق، - ١٣١٤

عنوان و نام پديد آور : مناسك الحج / مطابق لفتاوى صادق الشيرازى
مشخصات نشر : قم: مكتب آيه الله العظمى الشيرازى، ١٤٢٢ = ١٣٨٠.

مشخصات ظاهري : ص ٢٧٢

شابك : ٩٦٤-٩٦٣٩-٥٠-٠

وضعت فهرست نويسى : فهرست نويسى قبلى

يادداشت : عربى

يادداشت : فهرست نويسى براساس اطلاعات فيبا.

موضوع : حج -- رساله عمليه

موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه

موضوع : حج -- كتابهاى دعا

رده بندى كنگره : BP١٨٣/٩/ش٨٤م ٩ ١٣٨٠

رده بندى ديوبى : ٢٩٧/٣٤٢٢

شماره كتابشناسى ملى : ٢٦٠١٦-٨٠

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين، و اللعن على أعدائهم أجمعين.

أما بعد: فهذه رسالة (مناسك الحج) فى بيان مسائل الحج و أحكامه و آدابه.

و لا بأس بأن نذكر بعض الأحاديث الواردة فى أهمية الحج:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «الحجة ثوابها الجنة، و العمرة

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٥

كفارة لكل ذنب» «١».

و قال الإمام على بن الحسين عليه السلام: «حجّوا و اعتمروا، تصح أبدانكم، و تتسع أرزاقكم، و تكفون مئونات عيالكم» «٢».

و قال عليه السلام: «الحاج مغفور له، و موجب له الجنة، و مستأنف له العمل، و محفوظ فى أهله و ماله» «٣».

و قال الإمام الباقر عليه السلام: «بنى الإسلام على خمس: على الصلاة و الزكاة و الحج و الصوم و الولاية و لم يناد بشيء كما نودى

بالولاية» «٤».

و قال الإمام الصادق عليه السلام: «الحاج لا يزال عليه نور

(١) الكافى: ج ٤ ص ٢٥٣ باب فضل الحج و العمرة و ثوابهما، ح ٤.

(٢) الكافى: ج ٤ ص ٢٥٢ باب فضل الحج و العمرة و ثوابهما، ح ١.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٩ ب ١ ح ١٤١١٣.

(٤) الكافي: ج ٢ ص ١٨ باب دعائم الإسلام ح ١.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦

الله ما لم يلم بذنب» (١).

وقال عليه السلام: «درهم تنفقه في الحج أفضل من عشرين ألف درهم تنفقها في حق» (٢).

وقال عليه السلام: «من مات ولم يحج حجة الإسلام ولم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به، أو مرض لا يطيق منه الحج، أو سلطان يمنعه منه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٣).

هذا بالإضافة إلى أن الحج ركن من أركان الإسلام، ووجوبه مع توفر شروطه من ضروريات الدين، وتركه معصية كبيرة.

(١) وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٩٨ ب ٣٨ ح ١٤٣٣٩.

(٢) الكافي: ج ٤ ص ٢٥٥ باب فضل الحج والعمرة و ثوابهما، ح ١٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٤٤٧ باب تسوية الحج، ح ٢٩٣٥.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧

أقسام الحج

المسألة ١: الحج إما واجب أو مستحب، والواجب منه على ثلاثة أقسام:

الأول: (حجة الإسلام)، وهي واجبة على من توفرت فيه الشروط التي ستذكر قريباً إن شاء الله تعالى، ولا يجب الحج بأصل الشرع إلا مرة واحدة.

الثاني: ما يجب بالنذر وما في معناه من العهد واليمين.

الثالث: ما يجب بالاستيجار للنيابة.

والمستحب من الحج ما كان غير ذلك.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨

شروط وجوب حجة الإسلام

إشارة

المسألة ٢: شروط وجوب حجة الإسلام خمسة:

الأول: البلوغ.

الثاني: العقل.

الثالث: الحرية.

الرابع: الاستطاعة من الزاد والراحلة، وما يبقيه لعياله، والرجوع إلى الكفاية من مال أو صنعة يمكن الإعاشة بها.

الخامس: تخلية السرب، أي: عدم وجود المانع في الطريق.

المسألة ٣: وجوب الحج مع توفر شرائطه فوري، يعني: يجب على المستطيع الحج في أول سنة استطاعته، فلا يجوز له التأخير، وإذا

آخر الحج عن السنة الأولى لغير عذر شرعى فانه قد عصى، و استقر الحج فى ذمته، و يجب عليه أداءه فى المقبل الأقرب فالأقرب.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٩

المسألة ٤: على المستطيع توفير كل مقدمات سفر الحج فى أول سنة استطاعته و لو كانت المقدمات كثيرة و طويلة.

المسألة ٥: يجب على من أراد الحج أن يتعلم مسائل الحج.

المسألة ٦: على المستطيع- إن لم يمكنه السفر بمفرده- انتخاب حملة يطمئن إليها لو كانت هناك حملات متعددة، و لو كان الجميع مورد اطمينانه لا يلزم السفر مع أول حملة منها، فلو سافر مع غيرها و اتفق عدم وصوله إلى الحج، فلو لم يحصل بعدها على استطاعة جديدة لم يكن عاصياً و لم يستقر الحج فى ذمته.

المسألة ٧: إذا سافر مع حملة لا يطمئن إليها، فإن اتفق عدم وصوله إلى الحج، أثم و استقر الحج فى ذمته، و عليه أن يحج من قابل، الأقرب فالأقرب.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٠

[البلوغ]

حج الصبى

المسألة ٨: يستحب الحج للصبى المميز، و تشترط صحته بإذن وليه- كالأب مثلاً- فإذا كان حجه مستجعماً لبقية شرائط الصحة ما عدا البلوغ صح حجه، لكنه لا يكون مجزياً عن حجة الإسلام.

المسألة ٩: لو حج الصبى المميز و بلغ قبل الإحرام و كان مستطیعاً، صح حجه و أجزاءه عن حجة الإسلام.

المسألة ١٠: لو حج معتقداً عدم بلوغه فنوى الاستحباب، ثم انكشف له بلوغه، صح حجه و أجزاءه عن حجة الإسلام، إلا إذا كان حجه بقيد الاستحباب بحيث لو انكشف له وجوب الحج عليه لم يحج، و هذا فرض نادر جداً.

المسألة ١١: يستحب لولى الطفل غير المميز- ذكراً كان الطفل أو أنثى- أن يلبسه ثوبى الإحرام بعد نزع ملابسه، و ان يلقنه التلبية كلمة كلمة، فإذا لم يكن الطفل قابلاً للتلقين، نوى الولى النيابة عنه و لئبى

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١١

مكانه، و جنبه محرّمات الإحرام، و أعانه على أداء ما يقدر عليه من أعمال الحج، و ناب عنه فيما لا يقدر عليه، و أطاف به حول البيت، و سعى به فى المسعى، و وقف به فى عرفات و المشعر الحرام، و ذهب به إلى منى، و أمره برمى الجمرات و الحلق أو التقصير، و بسائر أعمال الحج مثل صلاة الطواف و غير ذلك.

المسألة ١٢: نفقة حج الطفل- حتى فى الزائد عن نفقاته العادية إن كانت عادلة- من مال الطفل، إلا إذا كان موجباً لفقره فيكون حينئذ على الولى.

المسألة ١٣: ثمن الهدى يكون من مال الطفل، و إذا لم يكن له مال، فمن مال وليه، فيتولّى الهدى نيابة عنه.

المسألة ١٤: كفارة صيد الطفل من مال وليه إذا كان الولى هو الأب، و من مال الطفل إذا كان الولى غير الأب، لكن كفارة غير الصيد فمن مال الطفل سواء كان الولى هو الأب أم غير الأب.

المسألة ١٥: إذا كان إخراج الكفارات من مال الطفل، فإن أخرجها الولى من مال الطفل كفى، و إلا وجب على الطفل إخراجها من ماله بعد بلوغه.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٢

العقل

المسألة ١٦: المجنون و لو كان أدوارياً- بأن يعرض له الجنون أحياناً- لا- يجب عليه الحج، إلا- إذا كان مستطيعاً و قادراً على أكثر أعمال الحج- بما فيها أركان الحج- في حال إفاقته، فيجب عليه حينئذ، و كذلك حكم المغمى عليه.

الحرية

المسألة ١٧: العبد و الأمة لا- يجب عليهما الحج و إن كانا مستطيعين و مأذونين من قبل المولى، نعم مع إذن المولى يصح حجهما مستحباً، لكن لا يكفيهما عن حجة الإسلام، فلو تحررا و كانا مستطيعين و جب عليهما الحج.
مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٣

تخليئة السرب

المسألة ١٨: من شرائط وجوب الحج، تخليئة السرب و عدم وجود مانع فى الطريق، فإذا كان هناك خطر يهدد حياة الإنسان أو عرضه أو ماله لم يجب عليه الحج، و كذا إذا كان هناك مانع شرعى، فإذا أدى الحج إلى ترك واجب أهم مثل الجهاد العينى، أو إلى ارتكاب معصية مفسدتها أكثر من مصلحة الحج، لم يجب عليه الحج حينئذ.
المسألة ١٩: من شرائط وجوب الحج، سعة الوقت لأداء مناسك الحج، فإذا حصل على الاستطاعة فى وقت لم يصل معه إلى أداء مناسك الحج، أو استطاع الوصول لكن بمشقة كثيرة لا تتحمل عادة، لم يجب عليه الحج.
مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٤

[الاستطاعة]

الاستطاعة الجسمية

المسألة ٢٠: الاستطاعة الجسمية من شرائط وجوب الحج، فمن كان مريضاً، أو ناقص العضو، أو كبير السن بحيث لا يستطيع الحج بنفسه، و جب عليه الاستتابة، أى إرسال من يحج عنه نيابة، إن توفرت فيه بقية شروط الاستطاعة.
المسألة ٢١: المستطيع مالاً إذا كان له استطاعة جسمية يجب عليه أن يحج بنفسه و لا يكفيه لو حج عنه غيره، تبرعاً أو بأجرة، نعم فى الحج الندبى لو حج عنه غيره صح.

الزاد و الراحلة

المسألة ٢٢: من شروط وجوب الحج: الزاد و الراحلة، يعنى وجود ما يبلغه إلى مكة المكرمة و يرجعه إلى بلده، من الرزق و وسيلة السفر، و ذلك بقدر ما يناسب مكانته الاجتماعية و لو بأقل مراتبها، فإذا لم يوجد أحدهما لم يجب عليه الحج.
المسألة ٢٣: المعيار فى القدرة على الزاد
مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٥

و الراحلة: وجودهما من المكان الذى يريد الحج منه و ان لم يكن بلده، فلو سافر إنسان للتجارة مثلاً إلى المدينة المنورة، أو إلى جدة و صادف موسم الحج، و كان قادراً على تهيئة الزاد و الراحلة من هناك و جب عليه الحج و إن لم يكن قادراً عليها لو كان فى بلده.
المسألة ٢٤: لو توقفت تهيئة الزاد و الراحلة على بيع ملك له بأقل من قيمته المتعارفة، و لم يكن يبيعه حرجاً عليه، و جب بيعه و الحج

به، و لكن إن كان يبعه حرجاً عليه لم يجب عليه الحج.

المسألة ٢٥: لو تصاعدت مصارف الحج في إحدى السنوات مؤقتاً بحيث تعود إلى حالتها الطبيعية بعدها، فإن كان المستطيع قادراً على دفع الزيادة غير المجحفة لم يجز له التأخير و وجب عليه الحج في نفس السنة.

المسألة ٢٦: تشترط الاستطاعة من حيث الزاد و الراحلة ذهاباً و إياباً و في مدة بقائه في مكة المكرمة، أما من كان يريد البقاء في مكة و السكنى فيها فلا يشترط له توفرها إياباً.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٦

الرجوع إلى كفاف

المسألة ٢٧: يشترط في وجوب الحج: الرجوع إلى كفاف، يعنى إلى ما يستطيع به إدارة نفسه و أهله بالفعل أو بالقوة، فإذا لم يكن له إلا رأس مال يدير به شئون نفسه و عائلته بحيث لو صرفه في الحج، لرجع إلى غير كفاية، لم يجب عليه الحج.

المسألة ٢٨: لا- يجب بيع ضروريات الحياة الأوليئة، مثل البيت و أثاث البيت و الملابس المناسبة لشأنه، و حتى مثل الكتب بالنسبة لطلاب العلم، فلا يجب بيعها للذهاب إلى الحج، نعم لو كان شيء من ذلك زائداً على مقدار حاجته بأن كان له بيتان مثلاً، أحدهما لا حاجة له به، و جب يبعه و الحج به، و هكذا غير البيت لو كان زائداً.

المسألة ٢٩: لو خرج شيء من ضرورياته عن مورد احتياجه، كالحلى مثلاً بالنسبة إلى المرأة إذا كبرت و لم يكن متعارفاً التزين بها، أو هى لم تترين

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧

بها و لم يكن من شأنها أن تملكها، فإذا كانت بمقدار يفي للحج و جب بيعها و الحج بها.

المسألة ٣٠: لو كان له بيت يملكه، و بيت تحت تصرفه يمكنه أن يسكن هو و أهله فيه بلا مشقة و منه، لم يجب عليه بيع بيته الملكى ليحج به، و لكن لو كان يسكن هو و أهله في البيت الذى تحت تصرفه بحيث لم ير العرف بعد ذلك احتياجه إلى بيته الملكى و جب عليه بيع بيته و الحج به، و هكذا حكم غير البيت مما يفي مبلغه للحج.

المسألة ٣١: لو كان يملك مبلغاً يفي للحج، لكنه لم يكن متزوجاً بعد، أو لم يكن له بيت للسكنى، أو لم يكن له أثاث البيت، كان و جوب الحج مقدماً، إلا- إذا كان بقاؤه عزباً، أو بدون بيت للسكنى، أو بلا أثاث، حرجاً له و شاقاً بحيث لم يتحمل عادة، فحينئذ لا يجب عليه الحج.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٨

القرض

المسألة ٣٢: من لا يملك الاستطاعة و لكن يمكنه الاستقراض، يستحب له أن يحج بالقرض.

المسألة ٣٣: لو استطاع أن يستقرض مالاً يفي للحج به، لا يجب عليه الاستقراض، كما أنه لو استقرض لم يجب عليه الحج أيضاً حتى و إن تمكن من تسديد القرض إلى صاحبه بعد ذلك.

المسألة ٣٤: لو لم يكن فى يده مبلغ يفي للحج، لكنه يطلب أحداً بمقدار ذلك و قد حل وقت أدائه، و جب عليه مطالبته إن كان حسن الأداء، و صرفه فى الحج، و كذا لو لم يحل وقت أدائه لكن المديون لو علم بأنه يريد الحج به أعطاه طلبه، و جب مطالبته و صرفه فى الحج، و إن لم يكن المديون حسن الأداء و كان يستطيع مراجعته من يأخذ له بطلبه و جب عليه مراجعته و أخذ طلبه و صرفه فى الحج.

المسألة ٣٥: لو أنكر المديون طلبه، و جب على

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٩

الدائن مراجعة الحاكم- و لو غير الشرعى- لإثبات طلبه و أخذه منه و صرفه فى الحج، لكن لو كان المديون معسراً، أو كان منكراً لطلبه و لم يستطع الدائن إجباره على الأداء، أو كان فى إجباره حرج له، أو لم يكن الطلب حل وقت أدائه و لم يكن المديون ليدفع الطلب بالمطالبة، لم يجب عليه الحج.

المسألة ٣٦: لو كان فى يد الإنسان مال يفى للحج به، لكنه كان مديوناً فى قبالة، بحيث لو حج لم يستطع من أداء طلبه، فإنه لم يجب عليه الحج، سواء كان طلبه حالماً أم مؤجلاً، سابقاً على حصول ذلك المال أم بعد حصوله، و أما إذا كان قادراً على أداء الدين حين الأجل فالأقوى وجوب الحج عليه.

المسألة ٣٧: لو كان عنده من المال ما يفى للحج، لكنه كان مديوناً للحقوق الشرعية من الخمس و الزكاة و الكفارات بمقدار لو دفعها إلى أصحابها لم يقدر على الحج، وجب عليه أداء ما عليه من الحقوق الشرعية دون الحج.

المسألة ٣٨: كل صاحب فنّ و حرفه ممن يرتزق بسبب فنه و حرفته، إذا حصل على إرث يفى لحجه

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٠

و لمصرف نفسه و أهله مدة ذهابه و إيايه، وجب عليه الحج.

المسألة ٣٩: من يعيش لأجل فقره على الوجوهات الشرعية مثل الخمس و الزكاة، إذا حصل على إرث يكفيه وجب عليه الامتناع من أخذ الوجوهات الشرعية، و لم يجب عليه الحج بمال الإرث، إلا إذا كان مال الإرث بقدر يغنيه عن أخذ الوجوهات و يفى له مع ذلك بالحج أيضاً، فيجب عليه الحج حينئذ.

المسألة ٤٠: لا يجب الحج على من لو أراد الحج لزم صرف كل ما يملكه بحيث يصبح فقيراً لا مال له، و إن كان يمكنه التعيش بعدها بالخيريات الموقوفة على الفقراء مثلاً.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢١

عدة مسائل

المسألة ٤١: المستطيع إن حج متسكعاً، أو بمال غيره أجزاءه، نعم لو حج بالمال المغصوب بطل حجه و عصى، لكن إن هياً ثوبى إحرامه و ملابسه عند الطواف و السعى، و ثمن هديه من المال الحلال، صح حجه و إن كان آثماً فى تصرفه فى المغصوب و لا يقبل منه هذا الحج.

المسألة ٤٢: لا يجب تحصيل الاستطاعة بسبب الاتجار أو الادخار، كما لا يجب عليه قبول الهبة ممن يهبه مالاً يفى للحج به، و كذا لا يجب عليه قبول خدمه أو عمل يتقاضى بسببه أجره تفى للحج، و إن كانت تلك الخدمة أو العمل مما يليق بشأنه، نعم لو فعل شيئاً من ذلك فحصل على مال يفى للحج وجب عليه الحج.

المسألة ٤٣: لو قبل العمل فى الحملة بأجره تفى للحج بحيث يصير مستطيعاً، فإن كان عمله فى الحملة

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٢

لا يتنافى مع أعمال حجه، وجب عليه الحج فى تلك السنة، و إن كان يتنافى مع أعمال حجه و لا يستطيع الوقوف بعرفات و المشعر- مثلاً- لم يجب عليه الحج تلك السنة، كما لا يجب عليه حفظ هذا المال ليحج به فى السنة الثانية، نعم لو بقى فى يديه إلى السنة الثانية و كان يفى للحج وجب عليه الحج.

المسألة ٤٤: لو قبل الحج النيابة بأجره استطاع بها هو أيضاً، بأن كانت الأجره تفى لحجّين- مثلاً- فإن لم تكن النيابة مقيدة بالحج فى هذه السنة أو منصرفه إليها، وجب عليه الحج عن نفسه أولاً، و حج فى السنة الثانية الحج النيابة، و إن كانت النيابة مقيدة بهذه السنة أو

منصرفه إليها وجب عليه الحج النيابي أولاً، وسقط عنه وجوب الحج إلا إذا بقي المال في يديه إلى السنة الثانية و كان يفى بالحج. المسألة ٤٥: لو كان له من المال مقدار لا يعلم بأنه يفى للحج أم لا، وذلك لأنه لا يعلم مقدار كلفة الحج، أو يعلم مقدار كلفة الحج لكن لا يعلم مقدار ما عنده، وجب عليه الفحص في صورتين.

المسألة ٤٦: لو كان له مال يفى للحج لكنه لم

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٢٣

يكن في تناوله، فإن استطاع تناوله - بغير ضرر معتد به أو حرج - ولو بتوكيل الغير و ما أشبهه، وجب عليه الحج، و أما إذا لم يستطع من تناوله بكل صورة، لم يجب عليه الحج ما دام تناوله متعذراً.

المسألة ٤٧: لو حصل على مال يفى للحج، لكن لم يكن في وقت الحج، لم يجب عليه حفظ استطاعته إلى وقت الحج، بل يجوز له صرف ذلك المال في ما يحتاج إليه، أو ينفقه على الآخرين، أو يهبه لمن يشاء، نعم لو بقي في يديه إلى وقت الحج وجب الحج عليه. المسألة ٤٨: لو تلف المال الذي كان يفى للحج، سواء تلف قبل السفر إلى الحج، أم في الأثناء، أم بعده، فإنه يكشف عن عدم استطاعته و عدم وجوب الحج عليه، فإذا استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج.

المسألة ٤٩: لو غفل عن انه يملك مبلغاً يفى للحج، أو غفل عن وجوب الحج عليه، و لم يحصل له الالتفات إلا بعد تلف المال، أو انقضاء وقت الحج، لم يستقر عليه الحج، إذا لم يكن مقصراً في غفلته، نعم لو بقي المال في يديه إلى السنة الثانية وجب عليه

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٢٤

الحج.

المسألة ٥٠: لو حج من لم يكن مستطيعاً، عن نفسه، أو عن غيره، لم يكفه عن حجة الإسلام، فإذا استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج. المسألة ٥١: المعتقد لعدم استطاعته لو حج ندباً بقصد امتثال الأمر المتوجه إليه فعلاً، ثم انكشف انه كان مستطيعاً، أجزاء حجه هذا عن (حجة الإسلام)، لكن لو كان الندب قيداً بحيث لو كان واجباً عليه لم يحج، لم يكفه حجه هذا عن (حجة الإسلام) و وجب عليه الحج إذا استطاع بعد ذلك.

المسألة ٥٢: يستحب لمن حج حجة الإسلام أن يحج مرة ثانية و ثالثة و هكذا، كما يستحب له أن يحج عن الآخرين تبرعاً، أو يطوف عنهم و يصلي صلاة الطواف عنهم، احياء كانوا أم أمواتاً، كما يستحب ذلك أيضاً عن المعصومين عليهم السلام و هو أكد و أشد استحباباً.

المسألة ٥٣: لو حج المخالف ثم استبصر، فإن كان قد حج طبق مذهبه و إن لم يكن صحيحاً في مذهبنا، أو حج صحيحاً وفق مذهبنا و إن لم يكن طبق مذهبه، كفاه و لم تجب عليه الإعادة، لكن لو حج باطلاً

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٢٥

في مذهبه و في مذهبنا لم يكفه و وجبت عليه الإعادة.

الحج البدلي

المسألة ٥٤: كما تتحقق الاستطاعة بملك الإنسان ما يفى للحج، كذلك تتحقق الاستطاعة ببذل شخص له ما يفى بالحج، سواء كان البازل واحداً أم متعدداً، بذل الزاد و الراحلة أم بذل ما يعادلها، تكفل البازل هو بنفسه أم أوصى به مدير الحملة مثلاً، أم غير ذلك، فإن المبدول له يكون مستطيعاً و يجب عليه الحج في نفس السنة و يجزيه عن (حجة الإسلام).

المسألة ٥٥: المبدول له لو لم يؤثر الحج على معيشته بعد الرجوع من الحج، وجب الحج عليه، لكن لو كان للحج تأثير عليه بعد رجوعه بأن كان مثلاً ممن يحصل على رزقه لطول السنة بسبب عمله في موسم الحج، فإذا حج فاته ذلك، فالرجوع إلى الكفاية شرط

فى وجوب الحج عليه.

المسألة ٥٦: لو وهبه مالاً يفى للحج و لم يشترط له أن يحج به، لم يجب على الموهوب له قبول الهبة

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٦

كما لم يجب عليه الحج، نعم لو قبله وجب عليه الحج لأنه قد صار مستطيعاً بذلك.

المسألة ٥٧: لو بذله مالاً يفى للحج و اشترط عليه الحج به، أو خيره بين الحج و غيره، وجب عليه القبول و الحج لأنه صار مستطيعاً

بذلك، إلا أن يكون فى قبوله حرج أو منه - مثلاً - فلا يجب عليه القبول.

المسألة ٥٨: لو استطاع الإنسان بالبذل، و كان مديوناً أيضاً، فإن كان ذهابه إلى الحج لا يمنع من أداء طلبه، أو كان مانعاً الآن لكن

الدائن يصبر عليه، وجب عليه القبول و الحج، لكن إن كان ذهابه إلى الحج يمنع من أداء طلبه، أو الدائن لا- يصبر على التأخير، لا

يجب عليه القبول و الحج.

المسألة ٥٩: لو بذل شخص مالاً لجماعة على أن يحج أحدهم، فإن سبق إليه أحدهم وجب عليه الحج و سقط التكليف عن الباقين، و

إن لم يسبق إليه أحدهم، و كان الجميع قادرين على الحج، استقر الوجوب فى ذمتهم جميعاً على نحو الوجوب الكفائى.

المسألة ٦٠: إنما يجب بالبذل الحج الذى هو وظيفة المبدول له، فلو بذل لمن وظيفته حج التمتع،

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٧

حج القران أو الأفراد، لم يجب عليه القبول، و كذا لو بذل لمن قد حج (حجة الإسلام)، فإنه لا يجب عليه القبول و الحج.

المسألة ٦١: لو بذل لمن كان قد استقر عليه الحج بنذر و شبهه و لم يقدر على الحج، أو لمن كان مستطيعاً و لم يحج حتى أصبح

معدماً، وجب عليه القبول و الحج، و بذلك يسقط ما فى ذمته.

المسألة ٦٢: لو تلف المال الذى بذل له ليحج به، سقط الوجوب، سواء كان التلف قبل السفر، أم فى الأثناء، أم بعده، إلا أن يكون له

مال يفى بإكمال سفره، مشروطاً بالرجوع إلى كفاية، فإنه حينئذ يجب عليه الحج و يجزيه عن (حجة الإسلام).

المسألة ٦٣: ثمن الهدى فى الحج البذلى على البازل، فإذا لم يبذل ثمن الهدى لم يجب عليه الحج إلا أن يكون هو قادراً على الثمن،

ففى هذه الصورة يجب عليه الحج.

المسألة ٦٤: يجوز للبازل الرجوع فى بذله قبل دخول المبدول له فى الإحرام، لكن يتحمل عنه ما صرفه المبدول له إلى أن يرجع إلى

وطنه، و أما إذا

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٨

دخل المبدول له فى الإحرام فالأحوط وجوباً عدم رجوع البازل فى بذله.

المسألة ٦٥: لو رجع البازل فى بذله، فإن كان للمبدول له ما يفى بإتمام الحج، كان مستطيعاً و وجب عليه الحج و أجزاءه عن (حجة

الإسلام)، و إن لم يكن له مال يفى بإتمام الحج، سقط عنه وجوب الحج.

المسألة ٦٦: لو حج المبدول له ثم تبين أن المال المبدول كان مغصوباً، لم يكفه حجه هذا عن (حجة الإسلام)، و كان لصاحب المال

أن يرجع لأخذ ماله على البازل أو على المبدول له، فإن رجع على المبدول له، كان من حق المبدول له الرجوع على البازل، إلا أن

يكون المبدول له عالماً بالغصب فليس له حق الرجوع على البازل.

المسألة ٦٧: لو ارتكب المبدول له إحدى محرمات الإحرام الموجبة للكفارة، كانت الكفارة عليه فى ماله.

المسألة ٦٨: لو أوصى أحد لآخر بمبلغ يفى للحج، أو وقف، أو نذر، أو ما أشبه ذلك، و اشترط عليه أن يحج به، فإذا أعطى المال

للطرف الآخر،

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٢٩

وجب عليه القبول و الحج، أما إذا لم يشترط عليه أن يحج به، فلا يجب عليه القبول و لا الحج.
المسألة ٦٩: يستحب للإنسان أن يبذل نفقة الحج للذين لم يحجوا، حتى يحجوا عن أنفسهم فيحسب لهم (حجة الإسلام).

إذن الزوج

المسألة ٧٠: إذن الزوج ليس شرطاً في ذهاب الزوجة للحج الواجب، فإذا حصل لها الاستطاعة و جب عليها الحج و إن لم يأذن لها الزوج، لأنه لا- حق للزوج في منعها عن (حجة الإسلام)، نعم إذن الزوج في الحج الندبي شرط و له أن يمنعها عنه مع منافاته لحق الاستماع، أما مع عدم المنافاة فكذلك على الأحوط.

المسألة ٧١: المرأة التي في عدة طلاقها إن كانت مطلقة بالطلاق الرجعي حكمها بالنسبة إلى الحج الواجب و المستحب حكم الزوجة مع زوجها، و ذلك لأنها في حكم الزوجة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٠

المسألة ٧٢: لا يشترط في وجوب الحج على المرأة وجود المحرم لها، نعم يلزم أن تسافر مع إنسان أمين.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣١

الحج النذري

المسألة ٧٣: يشترط في وجوب حج النذر و العهد و اليمين: البلوغ و العقل و الحرية و غيرها من الشروط المذكورة في باب النذر و ما في معناه.

المسألة ٧٤: لو نذر زيارة الإمام الحسين عليه السلام في يوم عرفه من كل سنة، ثم صار بعد ذلك مستطيعاً، انحل نذره في تلك السنة و وجب عليه الحج، و كذلك كل نذر نذره قبل استطاعته ثم استطاع و كان لا يمكنه الجمع بين النذر و الحج، فإنه ينحل النذر و يجب عليه الحج.

المسألة ٧٥: لو استطاع ثم نذر ما يتنافى مع حجه، لم ينعقد نذره و وجب عليه الحج.

المسألة ٧٦: لو نذر (حجة الإسلام) في سنته، ثم استطاع في تلك السنة أيضاً، أو استطاع ثم نذره أيضاً، أجزأه حج واحد في تلك السنة، ناوياً: (حجة الإسلام الذي نذره).

الحج النيابة

إشارة

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٢

المسألة ٧٧: يشترط في حج النيابة: الإسلام و الإيمان، و العقل، و البلوغ على الأحوط، و فراغ ذمة النائب عن (حجة الإسلام)، فلا تصح نيابة الكافر، و لا نيابة المسلم عن الكافر، و لا نيابة المجنون، و لا تصح نيابة الصبي، و لا من وجبت عليه (حجة الإسلام) و استقرت في ذمته.

المسألة ٧٨: لا بد أن يعرف النائب أفعال الحج و أحكامه و إن كان يارشاد معلم، كما لا بد من عدالة النائب أو الوثوق بصحة عمله على الأحوط، و إن كان للاعتماد على (أصل الصحة) وجه.

المسألة ٧٩: تصح النيابة بالتبرع و الإجارة و الجعالة و نحوها.

المسألة ٨٠: لو كان المستطيع لا- يتمكن من إتيان الحج بنفسه وجب عليه الاستنابة، وإن لم يتمكن من الاستنابة أيضاً، سقط عنه وجوب الحج، لكن لو كان الحج مستقراً في ذمته و مات، وجب القضاء عنه بعد موته.

المسألة ٨١: لو قصر المستطيع الذي لا يمكنه

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٣

الحج بنفسه في الاستنابة حتى مات، فإن كان الحج مستقراً في ذمته و كان له مال وجب عنه القضاء من ماله.

المسألة ٨٢: لو وجب عليه الاستنابة للحج، فلم يستنب، فتبرع أحد بالحج عنه، كفاه ذلك، وإن كان الأحوط استحباباً الاستنابة أيضاً.

المسألة ٨٣: من وجب عليه الحج فحج و أحرم و دخل الحرم ثم مات قبل أن يأتي بباقي أعمال الحج، كفاه ذلك عن (حجة الإسلام) سواء كان فرضه التمتع، أو القران، أو الإفراد، لكن إن مات قبل ذلك لم يكفه و وجب القضاء عنه، و إن كان للكفاية وجه إذا مات بعد الإحرام مطلقاً سواء دخل الحرم أم لم يدخل.

المسألة ٨٤: لو استطاع الحج، فأهمل و لم يحج حتى فقد استطاعته، وجب عليه الحج و لو متسكعاً و إذا مات قبل أن يحج وجب القضاء عنه من تركته، نعم لو تبرع بالحج عنه أحد أجزاء عنه.

المسألة ٨٥: لو استقر الحج في ذمة الميت و شككنا في أنه حج أم لا؟ يحمل فعله على الصحيح و أنه قد حج.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٤

المسألة ٨٦: مجرد الاستيجار للحج عن الميت لا تبرئ ذمة الميت و لا الوارث، بل يلزم إتيان الحج، فإذا تبين عدم إتيان الأجير بالحج سواء كان لعذر أم لغير عذر، لزم الاستيجار ثانياً، و أخذت الأجرة من أصل التركة إن لم يمكن استرجاع الأجرة من الأجير الأول، و إذا كان الوصي أو الوارث في هذا المجال مقصراً ضمن الأجرة.

المسألة ٨٧: تصح النيابة عن الطفل و الصبي المميز، و عن المجنون، بل المجنون الادوارى الذى يفوق أحياناً من جنونه و كان قد وجب عليه الحج و لم يحج مع تمكنه ثم مات، يلزم الاستنابة عنه بعد موته.

المسألة ٨٨: لا يجوز في الحج الواجب استنابة شخص واحد عن شخصين أو أكثر، و انما يلزم أن ينوب عن شخص واحد فقط، إلا أن يكون الحج الواجب قد وجب على شخصين أو أكثر على نحو الشركة، و ذلك كما لو نذر شخصان أو أكثر أن يستأجروا شخصاً للحج، أو كان الحج مستحباً فإنه يجوز فيه أن ينوب شخص واحد عن شخصين أو أكثر.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٥

المسألة ٨٩: يجوز لشخصين أو أكثر أن يحجوا نيابة عن شخص واحد في عام واحد، سواء كان المنوب عنه حياً أو ميتاً، و النائب متبرعاً أم أجيراً، هذا فيما إذا كان الحج مستحباً، و كذا إذا كان الحج واجباً متعدداً، و المنوب عنه فاقداً للاستطاعة الجسمية، أو ميتاً، و ذلك كما إذا كان قد نذر حجين، أو حج واحد و استقر (حجة الإسلام) في ذمته أيضاً، و كذا لو كان أحد الحجين واجباً و الآخر مستحباً.

المسألة ٩٠: النائب بعد اكمال مناسك الحج عن المنوب عنه، يحق له أن يأتي عن نفسه أو عن غيره بالعمرة المفردة، و الطواف حول البيت.

المسألة ٩١: لا- يلزم أن يكون النائب رجلاً إن كان المنوب عنه رجلاً، بل يجوز أن ينوب كل من الرجل و المرأة عن الآخر، فيؤدى الحج نيابة عن المنوب عنه طبق وظيفة النائب نفسه من حيث كونه رجلاً أو امرأة لا المنوب عنه.

المسألة ٩٢: الصّرورة- و هو من لم يحج بعد و يريد الحج لأول مرة- لا- بأس باستنابته رجلاً كان أو امرأة، عن رجل أو امرأة، نعم الأحوط الأولى المنع

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٣٦

في صورة واحدة، وهي: استنابة المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة.

المسألة ٩٣: إذا لم يوص الميت بالحج البلدى فيجزى الميقاتى عنه، والمراد من (البلد) فى الحج هو بلد الميت لا بلد الاستطاعة و لا بلد الموت.

المسألة ٩٤: لو أوصى الميت بالحج مطلقاً من غير تعيين أجره، ينصرف إلى أجره المثل، و أما إذا عين مقداراً من المال ليحج به عنه، وجب العمل على طبق الوصية إن لم يزد على الثلث فى المستحب، و إذا زاد على الثلث فيتوقف على إجازة الورثة فيما زاد على ذلك، و أما إذا عين الموصى مقداراً معيناً من المال ليحج به عنه (حجة الإسلام) وجب ذلك، و يخرج من أصل المال إذا لم يكن زائداً عن أقل ما يمكن أداء الواجب به، و إذا كان زائداً على ذلك فتكون الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الورثة.

المسألة ٩٥: إذا أوصى شخص بأن ينوب عنه شخص معين لحجة الإسلام بأجره معينة، لا يجب على ذلك الشخص قبول الوصية و له أن يطلب الزيادة، و عند ذلك يستتاب غيره للحج، و الأجره

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٣٧

المعينة لو كانت زائدة عن أقل ما يمكن أداء الواجب به تكون الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الورثة.

المسألة ٩٦: لو أفسد النائب حجه وجب عليه القضاء فى العام القابل.

المسألة ٩٧: ليس للنائب استنابة شخص آخر إلا مع تفويض أمر الحج إليه فى الإتيان به بنفسه أو غيره، أو الإذن له صريحاً ممن يجوز له ذلك.

المسألة ٩٨: إذا وقع عقد الإجارة على نحو الإطلاق - بمعنى أنه لم يذكر فيه لنفسه أو لغيره - كان مقتضى ذلك المباشرة، فلا يجوز للنائب أن يستناب غيره فى ذلك.

المسألة ٩٩: النائب يعمل على طبق فتوى مقلده إن كان مقلداً، و باجتهاده إن كان مجتهداً، لا المنوب عنه.

المسألة ١٠٠: إذا اشترط على النائب أن يعمل بفتوى مقلد المنوب عنه يجب العمل عليه، إلا - إذا كان باطلاً عنده بحسب اجتهاده أو تقليده، ففى هذه الصورة لا بد له إما من عدم قبول الإجارة أو العمل بالاحتياط الذى يكون صحيحاً عندهما.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٣٨

المسألة ١٠١: لا تجوز استنابة من لا يحسن التلبية و القراءة و نحوهما حتى بالتلقين، إلا فى الحج المستحب برجاء المطلوبة.

المسألة ١٠٢: يجوز لمن دخل فى أشهر الحج بعمرة مفردة أن ينوب عن شخص لحج التمتع بعد انتهاء عمرته، و يحرم له من ميقات بلده.

المسألة ١٠٣: لا تجوز النيابة بعمرة مفردة بعد اتيان عمره التمتع و قبل الحج، كما لا يجوز الإتيان بها لنفسه اختياراً، و أما إذا أتى بها جهلاً أو عسياناً فلا يضر بحجه إذا لم يخل بالوقوفين، و يعد الثانى عمره التمتع.

المسألة ١٠٤: إذا أحرم بعمرة التمتع مستحباً و بعد إتمام أعمال العمرة حصلت له النيابة لا يجوز له الخروج من مكة و قبول النيابة.

المسألة ١٠٥: يلزم على النائب إتيان العمل بقصد المنوب عنه حتى فى طواف النساء، و لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بعد إتيان العمل صحيحاً بقصد المنوب عنه.

المسألة ١٠٦: يلزم على النائب الإتيان بما شرط

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٣٩

عليه من نوع الحج و وصفه حتى فى تعيين الطريق.

المسألة ١٠٧: إذا مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ ذلك عن المنوب عنه و لا يحتاج إلى حج آخر.

المسألة ١٠٨: لو مات النائب بعد خروجه عن الحرم بعد ما كان داخلياً مع الإحرام، أجزأ عنه و عن المنوب عنه، و كذلك لو مات

النائب بين إحرام العمرة و إحرام الحج أجزاء عنه و عن المنوب عنه.

المسألة ١٠٩: لو مات النائب قبل الإحرام أو قبل دخول الحرم مع الإحرام لم يصح الحج عنهما، على تأمل في بعض فروع المسألة، و إن كان للصحة وجه إذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم.

المسألة ١١٠: إن حصلت للشخص الاستطاعة المالية دون البدنية و يؤس عن البرء يجب عليه الاستتابة فوراً.

المسألة ١١١: لو زال عذر المنوب عنه أثناء عمل النائب أو قبل شروعه في الإحرام، فإن ضاق الوقت فالإجارة صحيحة و تجزى عمل النائب عن المنوب عنه، أما مع سعة الوقت فيلزم على المنوب

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٤٠

عنه أن يأتي بالأعمال بنفسه.

والنيابة في بعض الأعمال

المسألة ١١٢: تجوز الاستتابة في الطواف و السعي لغيبة أو مرض إذا لم يمكن أن يُطاف و يسعى به، و كذلك ركعتي الطواف و الرمي، أما الإحرام و الوقوف و الحلق و المبيت بمنى فلا تقبل النيابة.

المسألة ١١٣: إذا لم تطهر المرأة و لم يمكنها التخلف عن الرفقة يجوز لها أن تستنيب لطواف الزيارة و طواف النساء و صلاتيهما، و تسعى بنفسها.

أنواع الحج

إشارة

المسألة ١١٤: الحج على ثلاثة أنواع:

١: حج التمتع.

٢: حج القران.

٣: حج الأفراد.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٤١

المسألة ١١٥: حج التمتع، واجب على كل مكلف مستطيع يبعد وطنه عن مكة المكرمة ستة عشر فرسخاً، أي ثمانية و ثمانين كيلومتراً تقريباً، من أي جانب كان.

المسألة ١١٦: حج القران أو حج الأفراد، واجب على كل مكلف مستطيع لم يبعد ذلك المقدار أي (٨٨) كيلومتراً تقريباً عن مكة المكرمة.

المسألة ١١٧: لا يكفي لمن فرضه التمتع - أي للبعيد عن مكة المكرمة ذلك المقدار - أن يأتي بحج القران أو الأفراد، هذا بالنسبة إلى (حجة الإسلام) أي الحجة الأولى الواجبة.

المسألة ١١٨: يتخير المكلف بين هذه الأقسام الثلاث المذكورة، في الحج المستحب، أو المنذور مطلقاً من دون تعيين، أو الموصى به كذلك من دون تعيين، و إن كان الأفضل التمتع.

المسألة ١١٩: إذا كان للمكلف وطنان، أحدهما داخل الحد، أي دون المسافة المذكورة، و الآخر خارجها، يلزم عليه العمل على الأغلب، فإن كان يقضى أغلب أوقاته خارج المسافة، يتعين عليه حج

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٤٢

التمتع، وإلا فواجبه القران أو الإفراء، ومع التساوى يتخير بين ذلك وإن حصلت الاستطاعة في أحدهما دون الآخر، والأفضل التمتع. مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٣

كيفية حج التمتع إجمالاً

إشارة

المسألة ١٢٠: حج التمتع يشتمل على العمرة و الحج، وكيفيته على الإجمال هكذا: أن يحرم المكلف من الميقات بالعمرة إلى الحج، ثم يأتى إلى مكة المكرمة، فيطوف بالكعبة المعظمة سبعة أشواط، ثم يصلى ركعتى الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعاً، (و لا يجب عليه طواف النساء فى عمرة التمتع) ثم يقصر، وذلك بأن يأخذ شيئاً من شعره أو يقلم شيئاً من أظفاره، فإذا قصر حل من إحرامه وحل له كل شىء حرم عليه بالإحرام. ثم يحرم من مكة للحج، والأفضل بل الأحوط الاستحبابى أن يكون ذلك يوم التروية- وهو الثامن من ذى الحجة-، وإن كان يمكنه تأخير الإحرام إلى وقت يدرك فيه الوقوف بعرفات حين زوال يوم التاسع من ذى الحجة.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٤

فيذهب إلى عرفات ويقف فيها من الزوال إلى الغروب، ثم يفيض منها إلى المشعر الحرام، فيقف فيه من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ثم يتوجه إلى منى فيؤدى مناسكها الثلاث، وهى الرمي ثم النحر أو الذبح، ثم الحلق أو التقصير، فإذا فرغ من هذه المناسك المذكورة، فالأفضل للمكلف أن يرجع إلى مكة فى يومه، وإذا لم يتمكن فى اليوم التالى، فإذا جاء إلى مكة يطوف طواف الحج و يصلى ركعتيه عند المقام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا والمروة كما سبق، ثم يطوف طواف النساء سبعاً حول الكعبة الشريفة و يصلى ركعتيه، و يجب عليه الرجوع إلى منى قبل الغروب أو متى فرغ من نسكه و لو بعد ثلث الليل لقضاء بقية المناسك فيها، وهى المبيت بمنى لىالى التشريق و رمى الجمرات فى أيام التشريق، فإذا فرغ من ذلك كمل حجّه حينئذ و فرغت ذمته عن حج التمتع.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٥

شروط حج التمتع

المسألة ١٢١: يشترط فى حج التمتع أمور:

١: النية عند إحرامه من الميقات، فينوى الحج قربة إلى الله تعالى.

٢: وقوع الحج والعمرة فى أشهر الحج، وهى شوال و ذو القعدة و ذو الحجة.

٣: وقوع الحج والعمرة فى عام واحد.

٤: إنشاء إحرام الحج- لا العمرة- من مكة المكرمة، والأفضل أن يكون من المسجد الحرام، فإن لم يمكنه ذلك و تعذر الإحرام من مكة المكرمة أحرم أينما ارتفع عذره مما بين مكة و عرفات، وإذا أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً ثم التفت بعد ذلك و جب عليه الرجوع إلى مكة و تجديد الإحرام منها، وإن لم يمكنه ذلك أحرم من مكانه، أما إذا تعمد الإحرام من غيرها بطل إحرامه، و وجب عليه الرجوع إلى مكة و تجديد إحرامه منها، وإلا بطل حجّه.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٦

٥: أن تكون العمرة و الحج من واحد عن واحد، فلا يجوز أن يُستأجر اثنان عن واحد أحدهما لعمرته و الآخر لحجّه، كما انه لا يجوز أن يتبرع شخص واحد بالعمرة عن أحد شخصين و بالحج عن الآخر.

كيفية حج الأفراد

المسألة ١٢٢: الثاني من أنواع الحج هو حج الأفراد، و كفيته: أن يحرم المكلف للحج من الميقات أو من منزله إذا كان دون الميقات إلى مكة، ثم يمضى إلى عرفات رأساً فيقف فيها من زوال يوم التاسع إلى الغروب، ثم يفيض - أى يذهب - بعد الغروب إلى المشعر الحرام فيقف فيه من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ثم يمضى بعد ذلك إلى منى يوم العيد فيقضى مناسكه، و هى رمى الجمرات ثم الحلق أو التقصير و لا هدى فيه، ثم يأتى إلى مكة فى ذلك اليوم أو فيما بعده، طيلة أيام ذى الحجة فيطوف بالبيت سبعا، و يصلى ركعتيه عند المقام أو خلفه، ثم يسعى بين الصفا و المروة سبعا، ثم يطوف طواف النساء و يصلى

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٧

ركعتيه، ثم يأتى ببقية أعمال منى من المبيت و رمى الجمار فينتهى حجه و عليه بعد ذلك عمره مفردة، يحرم بها من أدنى الحل، و يجوز الإتيان بها فى تمام السنة، و إن كان الأحوط المبادرة إليها.

المسألة ١٢٣: إذا كان حجه الافرادى مستحباً أو مندوراً وحده، أى لا مع عمره يكفيه الإتيان بالحج وحده، و لم تلزمه العمره المفردة.

المسألة ١٢٤: شروط صحة حج الأفراد ثلاثة:

١: النية عند الإحرام.

٢: وقوعه تماماً فى أشهر الحج.

٣: عقد الإحرام من الميقات أو من منزله.

المسألة ١٢٥: لو أحرم شخص بحج الأفراد استحباباً فلا يصح له العدول منه إلى العمره المفردة للاستتابة عن غيره لحج التمتع.

كيفية حج القران

المسألة ١٢٦: الثالث من أنواع الحج هو حج القران، و كفيته: ككيفية حج الأفراد تماماً فى جميع

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٨

الأعمال، و لكن الفرق بينهما هو أن القارن يسوق الهدى (أى الذبيحة) عند إحرامه، و ليس على المفرد هدى أصلاً. و يتخير القارن فى عقد إحرامه بين التلبية و بين الإشعار أو التقليد.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٤٩

كيفية حج التمتع تفصيلاً

إشارة

المسألة ١٢٧: حج التمتع يتكون من عبادتين:

١: عمره التمتع.

٢: حج التمتع.

أفعال عمره التمتع

إشارة

المسألة ١٢٨: أعمال عمره التمتع خمسة:

١: الإحرام.

٢: الطواف حول الكعبة.

٣: صلاة الطواف.

٤: السعي بين الصفا والمروة.

٥: التقصير.

المسألة ١٢٩: يجب في عمره التمتع النية، كما يجب الإتيان بالعمرة والحج معاً في أشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة في عام واحد على ما

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥٠

سبق.

المسألة ١٣٠: نية عمره التمتع هي (القصد) وهي أن يقصد الحاج بقلبه: «أحج حج التمتع وأفعل أولاً عمره التمتع قرباً إلى الله تعالى»، ويستحب التلفظ بالنية في جميع أفعال الحج والعمرة.

١: الإحرام

إشارة

المسألة ١٣١: الأول من أعمال عمره التمتع: الإحرام، ويجب في الإحرام أن يكون من الميقات:

المواقيت

المسألة ١٣٢: يجب الإحرام في المواقيت المعينة، وهي التي حددها الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله لأهل الآفاق والأقطار والأمصار، ولا يجوز للحاج أن يتعداها إلا بإحرام منها أو مما يحاذيها وهي:

١: مسجد الشجرة.

٢: وادي العقيق.

٣: الجحفة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥١

٤: قرن المنازل.

٥: يلملم.

٦: أدنى الحل.

٧: منزل الحاج إذا كان أقرب من سائر المواقيت إلى مكة.

المسألة ١٣٣: مسجد الشجرة، وهو أول المواقيت، ويسمى (ذو الحليفة)، ميقات لأهل المدينة المنورة ولمن كان طريقه على المدينة من أهل الآفاق والأقطار.

المسألة ١٣٤: مسجد الشجرة هو أبعد المواقيت عن مكة المكرمة، ويبعد عن المدينة المنورة سبعة كيلومترات تقريباً، فلا يجوز لمن مر على مسجد الشجرة أن يعبر منه بدون إحرام، كما لا يجوز تأخير الإحرام إلى الجحفة - وهو الميقات الثالث - إلا للضرورة من مرض

أو ضعف أو نحوهما. نعم إذا سلك طريقاً آخر، لا يمر بمسجد الشجرة ولا يحاذيه أبداً جاز له تأخير الإحرام إلى الجحفة، أو غيرها من المواقيت، أما إذا حاذى مسجد الشجرة، فلا يجوز أن يتعدى موضع المحاذاة إلا بالإحرام.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥٢

المسألة ١٣٥: المحاذاة الشرعية هي: إذا وقف الإنسان مقابل الكعبة الشريفة يكون الميقات عن يمينه أو عن يساره مع عدم البعد الكثير.

المسألة ١٣٦: الجنب والحائض لا يجوز لهما الدخول إلى مسجد الشجرة والإحرام منه إلا إذا كانا مجتازين، بأن يكون الدخول من باب والخروج من باب آخر، فيحرمان في طريقهما ونيوان ولبيان، فإذا لم يمكن الاجتياز يجب عليهما الإحرام من خارج المسجد محاذيان، أي يجعلان المسجد عن يمينهما أو عن يسارهما احتياطاً.

المسألة ١٣٧: الإحرام تحت سقف مسجد الشجرة لا يكون تظليلاً.

المسألة ١٣٨: يجوز الإحرام في ما أضيف إلى مسجد الشجرة، وكذلك بالنسبة إلى سائر المواقيت، فلا فرق بين البناء القديم والجديد في الحكم.

المسألة ١٣٩: وادي العقيق، وهو ثاني المواقيت، ويبعد عن مكة المكرمة مائة كيلومتر تقريباً، وهو ميقات أهل العراق وأهل نجد وكل من يعبر إلى مكة من طريقهم، وأول هذا الميقات من جهة العراق

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥٣

موضع يسمى (المسلخ) ووسطه (غمره) و آخره (ذات عرق).

المسألة ١٤٠: الجحفة، وهو ميقات لأهل الشام ومصر ومن عبر على طريقهم إلى مكة من أهل الآفاق والأقطار والأمصار الأخرى، إذا لم يمرؤا بميقات آخر، أو مروا بذلك الميقات السابق وتجاوزوه بدون إحرام ولم يمكنهم الرجوع إليه والإحرام منه، فيتعين عليهم الإحرام من الجحفة.

المسألة ١٤١: قرن المنازل، وهو يبعد عن مكة المكرمة بأربعة وتسعين كيلومتراً تقريباً، وهو ميقات أهل الطائف ومن عبر على طريقهم إلى مكة.

المسألة ١٤٢: يلملم، وهو جبل من جبال تهامة، ويبعد عن مكة المكرمة بأربعة وتسعين كيلومتراً تقريباً أيضاً، وهو ميقات أهل اليمن ومن عبر على طريقهم إلى مكة.

المسألة ١٤٣: أدنى الحل، وهو حدود الحرم، ويكون ميقاتاً لمن لم يعبر إلى مكة من المواقيت

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥٤

الخمسة المذكورة، أو ما يحاذيها محاذة غير كثيرة البعد مع عدم التمكن من المواقيت الأخرى.

المسألة ١٤٤: من كان منزله أقرب من المواقيت إلى مكة فميقاته منزله.

المسألة ١٤٥: الحاج الذي يأتي بالطائرة إلى جدة ثم يريد الذهاب إلى مكة المكرمة يجوز له أن يحرم من جدة بالنذر، بأن يقول: «الله على أن أحرم من جدة»، وأما الإحرام في المحاذات بالطائرة فغير متيسرة عادة.

المسألة ١٤٦: من ترك الإحرام من الميقات ولم يحرم جهلاً منه أو نسياناً بوجوب الإحرام من الميقات أو جاهلاً بالميقات - بمعنى انه لا يعرف أن هذا هو الميقات مع عدم كونه مقصراً في نسيانه أو جهله على الأحوط - أو كان لا يريد النسك ولا دخول مكة، فاجتاز

الميقات بذلك العزم، ثم بدا له أن يدخل مكة أو قصد الحج، يجب عليه الرجوع إلى الميقات إذا كان يتمكن من ذلك، وإن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط، أما إذا لم يتمكن من الرجوع إلى الميقات الأول، فعليه الإحرام

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٥٥

من الميقات الذي أمامه، وإن لم يكن أمامه ميقات فيحرم من محله، أما إذا كان قد دخل الحرم فيجب عليه الرجوع إلى حدود الحرم، والإحرام خارج الحرم إذا تمكن من ذلك، وإذا لم يتمكن من الرجوع أصلاً يجب عليه الإحرام من موضعه و صحّت عمرته.

المسألة ١٤٧: إذا نسي الإحرام حتى أتم جميع الواجبات صحت عمرته، وكذا إذا ترك الإحرام جهلاً منه بوجوبه (أى لا يعلم أن الإحرام واجب عليه) أو أنه أحرم من مكان غير محاذ للميقات بتوهم أنه يحاذى الميقات وغير ذلك من الإعذار، ففي جميع هذه الصور صحت عمرته مع قصوره لا تقصيره على الأحوط.

المسألة ١٤٨: إذا كان قد ترك الإحرام متعمداً، ثم تعذر عليه الرجوع إلى الميقات ليتدارك إحرامه منه، ففي هذه المسألة ثلاث صور:

الأولى: أنه كان قاصداً مكة فقط بدون أداء نسك، فيكون آثماً فقط بتركه الإحرام و بدخول مكة بدون، ولا قضاء عليه مطلقاً.
الثانية: أنه كان عازماً على العمرة المفردة،

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٥٦

فيكفيه الإحرام من أدنى الحل، وإن آثم بتجاوزه الميقات من دون إحرام منه.

الثالثة: إنه كان عازماً على الحج فيتعين عليه الإحرام مثل ما مر في الناسي، فيجب عليه الرجوع إلى الميقات إن أمكنه ذلك والإحرام منه حتى لو كان أمامه ميقات آخر، وإذا لم يتمكن احرم من الميقات الذي أمامه و يصح حجه.

المسألة ١٤٩: من أحرم قبل الميقات من دون نذر شرعى كان حكمه حكم تارك الإحرام، فلا يجوز له الدخول إلى الحرم و أداء المناسك حتى يأتى بما سبق ذكره، إلا أن يجدد إحرامه من الميقات بتجدد نيته مع التلبية و غيرهما مما يجب عند ابتداء الإحرام من الميقات.

المسألة ١٥٠: لا يجوز للمكلف الدخول إلى مكة المكرمة بل و لا دخول الحرم قاصداً الدخول إلى مكة، إلا بإحرام صحيح جامع للشرائط المعتمدة من الميقات، و أما دخول الحرم من غير قصد دخول مكة فينبغى مراعاة الاحتياط بالإحرام له.

المسألة ١٥١: إذا كان المكلف ممن يتكرر منه

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٥٧

الدخول إلى مكة المكرمة و الخروج منها بموجب عمله، كالحطاب و الحشاش، و من على شاكلتهم، فإن هؤلاء يجوز لهم الدخول إلى مكة بلا إحرام.

المسألة ١٥٢: يجوز أيضاً الدخول إلى مكة بلا إحرام لمن دخل إليها محرماً إحراماً صحيحاً جامعاً للشرائط ثم خرج منها و رجع إليها في خلال الشهر الذي أحرم فيه، أما إذا مر شهر واحد على إحرامه و أراد الرجوع إلى مكة فلا بد من إحرام جديد من الميقات.

المسألة ١٥٣: ليس المنط في الشهر في هذا المقام بالأشهر القمرية، بل بمضى ثلاثين يوماً.

واجبات الإحرام

إشارة

المسألة ١٥٤: يجب في الإحرام أمور:

١: لبس ثوبى الإحرام.

٢: النية.

٣: التلبية.

١: لبس ثوبى الإحرام

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٥٨
المسألة ١٥٥: يجب فى لبس الثوبين - بعد أن ينزع ما يحرم لبسه على المحرم - أن يأتزر بأحدهما، و ذلك بأن يجعل أحدهما إزاراً ساتراً ما بين الركبتين و السرة، و يجعل الآخر رداءً ساتراً للمنكبين أقل. و المرأة تحرم فى ثيابها و الأحوط أن تلبس ثوبى الإحرام على ملابسها ثم تلبى و إن جاز نزعهما بعد ذلك.

المسألة ١٥٦: يشترط فى الإزار أن لا- يكون خفيفاً حاكياً للبشرة، و فى الرداء على الأحوط الوجوبى، و يشترط فىهما أيضاً أن يكونا مما تصح الصلاة فيه للرجال، و لا يجوز الإحرام فى المتنجس الذى لا يعفى عنه فى الصلاة، كما لا يجوز الإحرام فى المتخذ مما لا يأكل لحمه، و لا يجوز الإحرام فى المغصوب و لا المذهب، و لا فى الحرير حتى للنساء، و الأحوط أيضاً فى ثوبى الإحرام أن لا يكونا من الجلود و إن كانت مما يؤكل لحمه، و يشترط على الأحوط فى الثوبين أن يكونا منسوجين مثل مناشف الحمام لا ملبدين.

المسألة ١٥٧: إذا تنجس أحدهما أو كلاهما

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٥٩

فالأحوط للمحرم تبديل المتنجس أو تطهيره فوراً، و إذا لم يفعل ذلك أثم و صح إحرامه، و أما إذا تنجس البدن فلا يجب المبادرة إلى تطهيره و إن كانت أحوط.

المسألة ١٥٨: إذا كان على بدن المحرم جرح و على الجبيرة دم و لا يمكن نزعهما مع ضيق الوقت، فحكمه حكم صاحب الجبيرة.

المسألة ١٥٩: لا- يجب عليه استدامه لبس الثوبين (أى يبقى لباساً لهما دائماً مدة إحرامه) ف للمحرم أن ينزعهما أو يبدلهما أو يتجرد منهما و يبقى عارياً فى مكان يأمن فيه من النظار، مثل أن يذهب إلى الحمام، أو إلى قضاء حاجته مثلاً، و لا فرق فى ذلك بين الرجال و النساء.

المسألة ١٦٠: لا- تجب الطهارة من الحدث حال الإحرام، فيجوز الإحرام من الجنب و الحائض و النفساء و غير المتوضئ، نعم إذا أراد صلاة الإحرام فالصلاة لا تصح إلا بطهور.

المسألة ١٦١: لو نسى أو جهل المسألة فلبس ثوبى الإحرام من غير أن يخلع ملابسه العادية، فمتى ما تذكر، أو علم بالمسألة عليه أن يخلع ملابسه

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٦٠

العادية، و صح إحرامه، و هكذا إذا لبسها بعد الإحرام ناسياً أو جاهلاً.

المسألة ١٦٢: لا إشكال فيما لو لبس أكثر من ثوبى الإحرام فى أول الإحرام أو بعد ذلك توكياً من الحر أو البرد.

٢: النية

المسألة ١٦٣: تجب النية للإحرام، و هى: العزم و القصد إلى الإحرام قرباً إلى الله تعالى، و معنى الإحرام هو الالتزام بترك أمور مخصوصة سيأتى ذكرها.

المسألة ١٦٤: يستحب هنا التلطف بالنية دون سائر العبادات، فيقول بعد نزع المخيط و لبس ثوبى الإحرام: «أحرم لعمره التمتع لحجة

الإسلام قربه إلى الله تعالى».

٣: التلبية

المسألة ١٦٥: التلبية: هي التي لا ينعقد الإحرام إلا بها، في غير حج القران حيث ينعقد إحرامه بالتلبية أو الإشعار أو التقليد.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦١

المسألة ١٦٦: كيفية التلبية الواجبة أن يقول: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لا شَرِيكَ لَكَ» و الأحوط استحباباً أن يضيف إليها قوله: «لَبَّيْكَ».

المسألة ١٦٧: الواجب قراءة التلبية مرة واحدة، و بها ينعقد الإحرام، نعم يستحب أن يكررها الحاج في وقت اليقظة من النوم، و بعد كل فريضة من فرائضه، و حين الركوب، و عند كل علو و هبوط، و عند ملاقاء الركب، و يستحب الإكثار منها في السحر، حتى ولو كان المحرم جنباً أو حائضاً، و يستحب أن لا يقطعها المحرم في عمره التمتع حتى يشاهد بيوت مكة، فإذا شاهدها عليه أن يقطع التلبية، و في حج التمتع يستحب أن لا يقطعها حتى زوال يوم عرفة، ثم يقطعها.

المسألة ١٦٨: يجب إتيان التلبية بالعريضة الصحيحة، فلا- يكفي الملحون مع التمكن من الصحيح، و إذا لم يتمكن الحاج من قراءتها صحيحة يقف معه معلم يلقنه بها صحيحة، و مع العدم يقرأ ما تمكن،

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٢

و الأحوط استحباباً أن يجمع بين الملحونة و ترجمتها و بين الاستنابة لشخص يلبي بدلاً عنه بعد أن يلبي هو بنفسه.

المسألة ١٦٩: الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه، مع تحريك لسانه.

المسألة ١٧٠: لا يلزم أن تكون التلبية فور لبس ثوبي الإحرام و النية، و إن كان أحوط، فلو أخرها ثم لبي فأحرامه صحيح.

المسألة ١٧١: إذا نسي الحاج أن يلبي في مكان الإحرام، و هو الميقات، ثم تذكر بعد ذلك و قد تجاوز الميقات، يجب عليه الرجوع إلى الميقات ليتداركها، فإن لم يمكنه الرجوع أتى بها و هو بمكانه، إلا أن يكون زوال العذر بعد دخول الحرم فيجب عليه الخروج من الحرم إن أمكن ثم يلبي، و إلا- فمن موضع زوال العذر، و إذا كان قد فعل ما ينافي الإحرام قبل التلبية فليس عليه كفارة و إن تجاوز الميقات.

المسألة ١٧٢: إذا شك بعد الإتيان بالتلبية أنها صحيحة كانت أم لا- بنى على صحتها، و إذا شك في انه لبي أم لا- و لم يتجاوز الميقات بنى على العدم،

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٣

فيجب عليه التلبية حينئذ، و إذا فعل شيئاً من محرمات الإحرام مما يوجب الكفارة، و شك في أن هذا الفعل كان بعد التلبية أو قبلها لم تجب عليه الكفارة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٤

محرمات الإحرام

إشارة

المسألة ١٧٣: يجب على المحرم ترك خمسة وعشرين أمراً وهي:

- ١: صيد البر.
 - ٢: وطى النساء.
 - ٣: الاستمتاع بالنساء.
 - ٤: عقد النكاح و الشهادة عليه.
 - ٥: الاستمناء.
 - ٦: الطيب.
 - ٧: لبس المخيط للرجال.
 - ٨: لبس الخف و الجورب.
 - ٩: الاكتحال.
 - ١٠: النظر فى المرأة.
 - ١١: الفسوق.
 - ١٢: الجدال.
 - ١٣: قتل هوام الجسد.
 - ١٤: الزينة.
- مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٦٥
- ١٥: الادهان.
 - ١٦: إزالة الشعر.
 - ١٧: الحناء.
 - ١٨: تغطية الرجل رأسه.
 - ١٩: تغطية المرأة وجهها.
 - ٢٠: التظليل للرجال.
 - ٢١: إخراج الدم.
 - ٢٢: تقليم الأظفار.
 - ٢٣: قلع الضرس.
 - ٢٤: تقلد السلاح.
 - ٢٥: قلع نبات الحرم.
- مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٦٦

١: صيد البر

إشارة

المسألة ١٧٤: يحرم على المحرم صيد الحيوان البرى دون غيره من الحيوانات، و كذا يحرم ذبحه، و أكله، و إمساكه، و الإعانة على

صيده بدلالة، أو إشارة، أو الإغلاق عليه، أو نحو ذلك من أساليب الصيد.

المسألة ١٧٥: يجوز قتل السباع الضاربة إذا كان المحرم يخاف منها، ويجوز لغير المحرم قتل سباع الطيور إذا آذت حمام الحرم، أما المحرم فالأحوط ترك قتلها.

المسألة ١٧٦: إذا اصطاد الصيد أو ذبحه كان ميتة، ويحرم عليه وعلى كل أحد أن يأكل منه، ولا تجوز الصلاة في جلده.

المسألة ١٧٧: إنما يحرم الصيد إذا كان برياً، أما الصيد البحري فلا يحرم، والمراد بالصيد البحري، هو الحيوان الذي يبيض ويفرخ ويعيش في الماء، وإن

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٧

كان ماء نهر صغير، وكذلك لا يحرم ذبح الحيوان الأهلى الذى يعيش مع الإنسان وإن توحش بعد ذلك.

المسألة ١٧٨: حكم الفرخ تابع لما تولد منه، وكذلك البيض فحكمه حكم أصله، أما الجراد فيعتبر من الحيوانات البرية، فلا يجوز صيده، ويحرم أكله.

المسألة ١٧٩: إذا شك في الحيوان أ هو برى أم بحرى؟ لا يجب الاجتناب عنه.

المسألة ١٨٠: كما يحرم الصيد على المحرم ولو كان في غير الحرم، كذلك يحرم الصيد على المحل في داخل حدود الحرم، ويلزمه الكفارة كما يلزم المحرم، وإن اختلف في الكفارة أحياناً، ولو قتل المحرم الصيد في الحرم لزمته القيمة والكفارة.

كفارة الصيد

المسألة ١٨١: يجب في الصيد الكفارات التالية: في صيد النعامة بدنة، وفي البقر الوحشى بقره أهلية، وفي الحمار الوحشى بدنة أو بقره أهلية، وفي صيد الغزال أو الأرنب أو الثعلب، شاة.

المسألة ١٨٢: لو اصطاد ما كفارته بدنة، فإن عجز عن البدنة اشترى بثمان حنطة وقسمها بين

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٨

الفقراء، ويكفيه إطعام ستين فقيراً لكل فقير مد وهو (٧٥٠) غراماً تقريباً من الحنطة، فإذا عجز عن ذلك صام ثمانية عشر يوماً بدلاً عنها ولا يجب التتابع فيها بل يكفيه صيامها متفرقة.

المسألة ١٨٣: لو اصطاد ما كفارته بقره أهلية، فإن عجز عنها، اشترى بثمان حنطة وقسمها بين الفقراء، ويكفيه إطعام ثلاثين فقيراً لكل فقير مد من الحنطة، فإن عجز عن ذلك صام تسعة أيام بدلاً عنها.

المسألة ١٨٤: لو اصطاد ما كفارته شاة، فإن عجز عنها، أطعم عشرة فقراء لكل فقير مد من الحنطة، وإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام بدلاً عنها.

المسألة ١٨٥: لو اصطاد المحرم حمامة أو ما شابهها من الطير خارج الحرم وذبحها كفر عن ذلك بشاة، ولو كسر بيض حمامة أو ما شابهها وكان فيها فرخ متحرك فعليه كفارة شاة، وإذا لم يكن الفرخ متحركاً كانت كفارته قيمة البيض يتصدق بها.

المسألة ١٨٦: لو اصطاد غير المحرم حمامة أو ما شابهها في الحرم فقتلها كان مخيراً بين التصديق على الفقير بدرهم، أو التصديق عليه بقيمته وإن كان الأحوط الثانى.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٦٩

المسألة ١٨٧: لو اصطاد قطاة أو حجلاً أو دراجاً أو أمثال ذلك وجب عليه كفارة شاة.

المسألة ١٨٨: لو اصطاد عصفوراً، أو قبرة، أو صعوة، أو ما أشبه ذلك خارج الحرم كان مخيراً بين التصديق بقيمتها وبين التصديق بمد من الحنطة، وإن كان داخل الحرم كانت كفارته ضعف ذلك، وكذا لو اصطاد فرخها، وإن كسر بيضها تصديق بقيمة البيض.

المسألة ١٨٩: لو قتل جرادة واحدة تخير بين التصديق بكف من الحنطة، وبين التصديق بتمر واحدة، وإن اصطاد جرادة كثيراً فكفارتته شاة، ولو كان الجراد منتشرأ في الطريق، وجب على المحرم سلوك طريق آخر، فإذا لم يمكنه ذلك و مات بعض الجراد على أثر مشيه لم يجب عليه شيء.

المسألة ١٩٠: لو قتل عناية فكفارتته كفاً من الحنطة، و لو قتل زنبوراً عبثاً كفر بمقدار من الحنطة، لكن لو قتله دفعا لأذاه لم يكن فيه كفارة.

المسألة ١٩١: لو اشترك جماعة في قتل صيد لزم كل واحد منهم كفارة مستقلة.

المسألة ١٩٢: كفارة أكل الصيد مثل كفارة نفس

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٠

الصيد، فإذا اصطاد المحرم صيداً و أكله وجبت عليه كفارتان: كفارة للصيد، و كفارة لأكله منه.

المسألة ١٩٣: لو اصطحب معه صيداً فإذا دخل الحرم وجب عليه إطلاقه، فإذا لم يطلقه حتى مات وجبت عليه كفارتته، و كذا حكم من اصطاد و لم يكن محرماً ثم أحرم فعليه إطلاقه و إن لم يدخل الحرم بعد.

المسألة ١٩٤: لا فرق في وجوب الكفارة على قتل الصيد، أو أكل الصيد، سواء كان عن عمد، أم سهو، أم جهل بالمسألة، و هناك مسائل أخرى في كفارة الصيد مذكورة في (الفقه).

٢: وطى النساء

إشارة

المسألة ١٩٥: تحرم النساء على المحرم مطلقاً وطياً، قبلأ أو دبراً، سواء كان محرماً للحج أم للعمرة.

المسألة ١٩٦: كما تحرم النساء على الرجال، فكذلك يحرم الرجال على النساء.

كفارة الوطى

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧١

المسألة ١٩٧: من كان محرماً لعمرة التمتع فأتى سعيه و لم يقصر بعد، فوطأ امرأة عن علم و عمد وجب عليه كفارة بدنه، و إن عجز عن البدنة كفر بقرة، و إن عجز عن البقرة كفر شاة، و كانت عمرته صحيحة، لكن لو ارتكب هذا العمل قبل السعي وجبت الكفارة عليه و بطلت عمرته و وجب عليه إعادتها مع الإمكان.

المسألة ١٩٨: لو احرم بإحرام الحج و قبل الوقوف بالمشعر الحرام وطأ امرأة عن علم و عمد، فإن كانت المرأة راضية بذلك أيضاً بطل حجها معاً، لكن وجب عليهما إتمام الحج و إعادته في السنة الثانية، سواء كان حجها ذلك واجباً أم مستحباً، و إن لم تكن المرأة راضية بذلك لم يبطل حجها، و لزم الرجل كفارتان و لم يجب على المرأة شيء، و وجب التفريق بين هذا الرجل و المرأة من مكان وقوع هذا العمل في هذا الحج، و في الحج الثاني حتى يصل إلى نفس المكان ثانية.

المسألة ١٩٩: المحرم للحج لو وطأ زوجته بعد الوقوف بالمشعر الحرام و قبل طواف النساء عن علم

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٢

و عمد وجبت عليه الكفارة لكن لم يبطل حجها، و إذا كان هذا العمل منه بعد أن طاف ثلاثة أشواط و نصف الشوط من طواف النساء، صح حجها لكن الأحوط استحباباً إعطاء الكفارة، و إذا كان بعد إتمام طواف النساء و قبل صلاة الطواف صح حجها و لا كفارة

عليه.

المسألة ٢٠٠: المحرم للعمرة المفردة لو وطأ امرأة قبل السعى عن علم وعمد وجبت عليه كفارة بدنه و بطلت عمرته، إلا أنه يجب عليه إتمام هذه العمرة، ثم الإحرام للعمرة المفردة من جديد، والإتيان بأعمالها كلها، والأفضل أن يفصل بين هاتين العمرتين مدة شهر واحد. وإذا كان الوطى بعد السعى وقبل التقصير لم يبطل حجه لكن يجب عليه كفارة بدنه.

المسألة ٢٠١: المحرم للعمرة المفردة لو وطأ امرأة عن علم وعمد بعد طواف النساء وقبل الصلاة لم يجب عليه الكفارة وكانت عمرته صحيحة، وإذا كان في أثناء طواف النساء لم يبطل حجه إلا أن الأحوط استحباباً إعطاء الكفارة.

المسألة ٢٠٢: حكم المرأة المحرمة لو تم وطئها

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٣

برضا منها، نفس حكم الرجل: من وجوب الكفارة و بطلان الحج و ما أشبه ذلك.

المسألة ٢٠٣: المحرم لو وطأ زوجته على جهل بالمسألة، أو عن نسيان وسهواً، سواء كان سهواً ونسياناً في الحكم أم في الإحرام، لم يبطل حجه ولا عمرته، وليس عليه كفارة أيضاً.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٤

٣: الاستمتاع بالنساء

المسألة ٢٠٤: يحرم الاستمتاع بالنساء من التقبيل والنظر واللمس و ما أشبه ذلك إذا كان عن شهوة، أما إذا كان اللمس والنظر بغير شهوة فلا بأس في ذلك، كما لا بأس بالضم مع عدم قصد الاستمتاع، أما التقبيل فالأحوط تركه مطلقاً.

المسألة ٢٠٥: المرأة في ذلك كله كالرجل، فلا يجوز لها التلذذ بالنظر إلى زوجها أو لمسه بشهوة أو تقبيله.

المسألة ٢٠٦: لو قبل المحرم زوجته عن شهوة عالمًا عامداً و أنزل وجبت عليه كفارة بدنه، و إذا لم ينزل فالأقوى وجوب كفارة بدنه عليه أيضاً، و إذا فعل ذلك لا عن شهوة و أنزل فكفارته شاة، و إذا لم ينزل فالأحوط وجوب كفارة شاة عليه أيضاً.

المسألة ٢٠٧: المحرم إذا لمس زوجته عن شهوة و أنزل وجبت عليه كفارة بدنه.

المسألة ٢٠٨: لو مازح المحرم زوجته عن

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٥

شهوة أو نظر إليها كذلك حتى أنزل وجبت عليه كفارة بدنه.

المسألة ٢٠٩: لو نظر المحرم إلى الأجنبية عن عمد و علم فأنزل، سواء كان عن شهوة أم لا، و سواء قصد الإنزال أم لا، وجبت عليه كفارة بدنه إن كان غنياً، و بقره إن كان متوسط الحال، و شاة إن كان فقيراً، أما لو لم ينزل فلا كفارة عليه و إن كان قد عصى و إثم بذلك.

٤: عقد النكاح و الشهادة عليه

المسألة ٢١٠: يحرم على المحرم عقد النكاح، سواء كان ذلك لنفسه أم لغيره، كان العقد دائماً أم منقطعاً أم فضولياً، محرماً كان الغير أم محلاً، و كذا لو عقد له غيره بوكالة منه، حتى و لو كانت الوكالة قبل الإحرام.

المسألة ٢١١: الأحوط ترك الخطبة و لو كان قاصداً للنكاح بعد الإحرام، أما الرجوع في الطلاق فلا بأس به في حال الإحرام، و كذا لا

بأس بشراء الأمة،

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٦

إلا إذا كان للاستمتاع في حال الإحرام فالأحوط تركه.

المسألة ٢١٢: يحرم على المحرم الحضور في مجلس عقد النكاح والشهادة على النكاح ولو لغيره، بل وحتى لو كان الغير محلاً، وكذلك يحرم عليه أداء الشهادة على النكاح ولو كان قد تحملها حينما كان محلاً.

المسألة ٢١٣: لو عقد المحرم لمحرم آخر زوجة محرمة فدخل بها، فإن كان عن علم وعمد من الجميع، لزم كل واحد منهم كفارة بدنه، وكان عقد الزواج باطلاً وحرمت الزوجة على الزوج مؤبداً، مضافاً إلى ما سبق من أحكام الوطى، نعم لا كفارة لو كان ذلك عن جهل بالمسألة أو نسيان أو غفلة أو اضطرار.

المسألة ٢١٤: لو عقد المحرم لنفسه امرأة محرمة فحكهما حكم ما سبق من حيث العلم والجهل وما أشبهه.

المسألة ٢١٥: لو عقد المحرم لرجل وامرأة غير محرمين كان العقد باطلاً وعلى العاقد المحرم كفارة بدنه.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٧

٥: الاستمنا

المسألة ٢١٦: يحرم الاستمنا وهو طلب خروج المنى، بأي سبب كان، بيده أم بغيرها، وهو من محرمات الإحرام أيضاً.

المسألة ٢١٧: المحرم لو استمنى بيده، فحكمه حكم من وطأ زوجته في حال الإحرام من البطلان وجوب الإتمام، ويجب عليه الإعادة نفس العام إن كان محرماً للعمرة المفردة، وفي السنة القادمة إن كان محرماً للحج، وغير ذلك.

المسألة ٢١٨: المحرم لو استمنى لا بيده بل بمجرد النظر إلى الأجنبية أو التخيّل وجبت عليه كفارة بدنه إن كان موسراً، وبقرة إن كان متوسط الحال، وشاة إن كان معسراً، ولم يبطل حجه إن كان محرماً للحج، ولا عمرته إن كان محرماً لها.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٨

٦: الطيب

المسألة ٢١٩: يحرم على المحرم من الطيب: المسك والعنبر والورس والزعفران بجميع أقسامه واستعمالاته، والأحوط ترك جميع أنواع الطيب.

المسألة ٢٢٠: إذا اضطر المحرم إلى الطيب يجب عليه أن يسد أنفه، وكذا إذا اشتراه من العطار أو جلس عند مطيب أو ما أشبهه.

المسألة ٢٢١: إذا وقع شيء من الطيب على ثيابه أو بدنه يجب إزالته فوراً بغسل أو ما أشبهه.

المسألة ٢٢٢: لا بأس بأكل مثل الرياحين والفواكه والأدوية والمعاجين مما لا يسمى عرفاً طيباً وإن وجدت فيها الروائح الطيبة، وغاية الاحتياط أن لا يشمها.

المسألة ٢٢٣: لا يجوز للمحرم أن يسد أنفه عند ما يشم الروائح الكريهة.

المسألة ٢٢٤: كفارة استعمال الزعفران والعنبر والمسك والورس أكلاً وشمّاً وتطيباً شاة، ولا كفارة

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٧٩

في الباقي من أنواع الطيب.

٧: لبس المخيط للرجال

المسألة ٢٢٥: يحرم حال الإحرام لبس المخيط للرجال فقط دون النساء، كالقميص و السروال و السترة و البنطلون و الجبة و القباء و العباءة. و كذا يحرم لبس الملبد- و هو الذى يلبسه الرعاة- و الدرع، و الثياب ذوات الأزرار، و ذوات الأكمام، و إن لم تكن مخيطة، كل ذلك يحرم على المحرم الرجل إلا عند الضرورة، فحينئذ يجوز مع الكفارة على الأحوط.

المسألة ٢٢٦: لا يجوز للمحرم الرجل أن يعقد إحرامه، و لكن لا بأس بالغرز بإبرة و نحوها.

المسألة ٢٢٧: يجوز للمحرم أن يلبس الأشياء التالية و إن كانت مخيطة:

١: الهميان الذى يحفظ فيه نقوده.

٢: المنطقة (الكرم، أو الحزام).

٣: رباط الفتق (الحفاظ الطبى المستعمل للفتق) مع الحاجة إليه، و يجوز عقده، كما يجوز عقد المنطقة و الهميان إذا لبسهما.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٨٠

٤: الحذاء إذا كان لا يستر ظهر القدم و لكن الأحوط تركه.

المسألة ٢٢٨: يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً إلا القفازين، و القفاز بالضم و التشديد: هى الكفوف، فلا يجوز للمرأة أن تلبسها.

المسألة ٢٢٩: فى لبس الرجل المحرم المخيط كفارة شاء إن كان عن علم و عمد.

٨: لبس الخف و الجورب

المسألة ٢٣٠: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف و الجورب و نحوهما مما يغطى ظهر القدم ك- (البوتين) و (السباط)، نعم يجوز له إذا لم يجد النعل العربية أن يلبس الخف، لكن بعد شق ظهره على الأحوط ليظهر ظاهر القدم.

المسألة ٢٣١: يجوز للمرأة أن تلبس الجورب و نحوها و الأحوط استحباباً لها شق ظهره و إظهار ظاهر القدم.

المسألة ٢٣٢: الأحذية المصنوعة من المطاط الموجودة فى الأسواق المعروفة ب- (الاسفنج) التى هى

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ٨١

غير مخيطة و لا تستر ظاهر القدم هى الأولى عند الإحرام، و لا يشترط فيها أن تكون بيضاء، فيجوز لبس أى لون منها.

المسألة ٢٣٣: لا- بأس بتغطية ظاهر القدم بمثل الجلوس عليها أو تغطيتها برداء أو ثوب أو غطاء، سواء كان ذلك عند الركوب أو المشى أو النوم.

المسألة ٢٣٤: كفارة لبس الخف و الجورب إن كان عن اختيار شاء، نعم لو اضطر إلى لبسه شق ظهره على الأحوط و لبسه و لا كفارة فيه.

٩: الاكتحال

المسألة ٢٣٥: يحرم على المحرم الاكتحال بالسواد إذا كان زينة للعنين و إن لم يقصد به الزينة، و الأحوط الاجتناب عن مطلق الاكتحال بالسواد و إن لم يكن للزينة، و يجوز الاكتحال بغير السواد لغير الزينة.

المسألة ٢٣٦: لو اكتحل فلا كفارة عليه إلا الاستغفار، نعم يستحب له الكفارة بشاء.

١٠: النظر إلى المرأة

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٢
 المسألة ٢٣٧: يحرم على المحرم النظر في المرأة إذا كان قاصداً به الزينة، أما إذا لم يقصد به ذلك، كنظر السائق فيها لرؤية السيارات التي خلفه فلا إشكال فيه.
 المسألة ٢٣٨: لا بأس بالنظر في الماء الصافي و كلما كان حاكياً لجسمه من المائعات و زجاج السيارات و ما أشبهه، و لا بأس بلبس المنظرة (النظارات) إذا لم تكن زينة.
 المسألة ٢٣٩: لو نظر في المرأة للزينة فلا كفارة عليه إلا الاستغفار، و يستحب له عند ذلك تجديد التلبية.
 مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٣

١١: الفسوق

المسألة ٢٤٠: يحرم الفسوق، و هو الكذب، سواء كان على الله تعالى أو الرسول صلى الله عليه و آله أو الأئمة المعصومين عليهم السلام أو على الناس، و كذلك يحرم السباب، و المفاخرة و إظهار الفضائل لنفسه و سلبها عن الغير، و اثبات الرذائل للغير و سلبها عن نفسه، و نحوه البذاء، و هو الكلام البذيء و اللفظ القبيح.
 المسألة ٢٤١: كفارة الفسوق الاستغفار، و لا يفسد إحرامه بذلك.

١٢: الجدل

المسألة ٢٤٢: يحرم على المحرم الجدل، و هو قول: «لا- و الله، بلى الله» حتى مع عدم الخصومة على الأحوط، و يجوز ذلك مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل، و كذا يجوز إذا كان للتعظيم أو إظهاراً للمحبة.
 المسألة ٢٤٣: لو حلف في مقام المجادلة و هو صادق مرتين فقد عصي و لا كفارة عليه و إنما عليه مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٤
 الاستغفار، و إذا حلف ثلاثاً أو أكثر وجبت عليه كفارة شاء.
 المسألة ٢٤٤: لو حلف في مقام المجادلة مرة و هو كاذب فعليه كفارة شاء، أو مرتين فعليه كفارة بقرة، أو ثلاثاً فعليه كفارة بدنة.

١٣: قتل هوام الجسد

المسألة ٢٤٥: يحرم على المحرم قتل ما يتكوّن في الجسم من الهوام كالقمل، و لا- فرق في كيفية القتل، سواء كان يفعله مباشرة أو تسيباً، بدواء مثلاً، أو إلقائه عن بدنه ليكون معرضاً للقتل، بل نقله من محله إلى آخر معرضاً لسقوطه على الأحوط، أما التي لا تتكوّن من جسده فيجوز قتلها كالقراد مثلاً، نعم القراد لا يجوز نقلها من جسم البعير، أما من جسم الإنسان فلا مانع من نقلها أو قتلها.

المسألة ٢٤٦: يجوز قتل البق و البرغوث و سائر الحشرات الأخرى دفاعاً عن نفسه، و الأحوط استحباباً الاجتناب، خصوصاً في الحرم.
 المسألة ٢٤٧: في قتل هوام الجسم، أو طرحها
 مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٥
 عن جسمه كفارة كف من الطعام يتصدق بها على الفقير.

١٤: الزينة

المسألة ٢٤٨: يحرم على المحرم الزينة، فلا يجوز له لبس الخاتم إذا كان للزينة، نعم لا بأس بلبسه للسنة، أي: للاستحباب الشرعي.
 المسألة ٢٤٩: يحرم على المرأة حال الإحرام لبس الحلى للزينة، أما الذي قد اعتادت لبسه قبل الإحرام فلا بأس به بشرط أن لا تظهره.
 المسألة ٢٥٠: لا بأس بلبس الساعة في حال الإحرام إذا لم تكن للزينة.
 المسألة ٢٥١: كفارة التزين شاء على الأحوط، و لا كفارة في التختم.

١٥: الأدهان

المسألة ٢٥٢: يحرم على المحرم الأدهان، بأن يطلى جسده بالسمن أو الزيت أو غيرهما من الأدهان، حتى و لو لم تكن فيه رائحة طيبة، و يجوز
 مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٦
 ذلك إذا كان للضرورة، كتشقق الجلد مثلاً أو كان دواءً للألم في بدنه.
 المسألة ٢٥٣: لا كفارة على الأدهان غير الاستغفار، نعم إذا كان عن علم و عمد و اختيار فيستحب له كفارة شاء.

١٦: إزالة الشعر

المسألة ٢٥٤: يحرم على المحرم إزالة الشعر مطلقاً، سواء كان من بدنه أو بدن غيره، و حتى البعض من الشعر، إلا للضرورة مثل كثرة
 القمل أو الصداع أو الشعرة المؤذية في عينه، فحينئذ تجوز الإزالة و تلزمه الكفارة، بخلاف ما إذا كان قد أزالها عن غيره فلا كفارة
 عليه، و لكن لا يجوز ذلك و لو كان الغير محلاً.
 المسألة ٢٥٥: لا بأس بأن يحك المحرم جسده، و لكن بشرط أن يتحرز من سقوط الشعر بسبب ذلك.
 المسألة ٢٥٦: لا بأس بما يسقط من الشعر من غير قصد حال الوضوء أو الغسل، إذا كان التخليل على المتعارف، أما إذا خرج التخليل
 عن المتعارف
 مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٧
 فيشكل ذلك حينئذ، و الأحوط الكفارة بكفين من الطعام.
 المسألة ٢٥٧: لو حلق المحرم رأسه عن ضرورة و جبت عليه كفارة شاء، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل واحد مدان من
 الحنطة، و كذا لو حلق رأسه لا عن ضرورة، فالأقوى أنه مخير بينها إلا أن الأحوط كفارة شاء.
 المسألة ٢٥٨: لو حلق المحرم غير رأسه عن علم و عمد سواء كان حلقه جائزاً في غير الإحرام أم حراماً كحلق اللحية فكفارته على

الأحوط شاء.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٨

١٧: الحناء

المسألة ٢٥٩: يحرم الحناء حال الإحرام على الأحوط، والأولى تركها قبل الإحرام إذا كان يبقى أثرها إلى وقت الإحرام، والأولى الاجتناب عن كل ما ينافي كون المحرم أشعث أغبر.

١٨: تغطية الرجل رأسه

المسألة ٢٦٠: يحرم حال الإحرام تغطية الرأس للرجل فقط دون المرأة، وهو منابت الشعر والاذنان، ولا فرق بين أن يغطي كل الرأس أو بعضه، كما لا فرق بين ساتر وآخر إذا لاصق الرأس حتى الطين والحناء، وكذا لا يجوز له الارتماس في الماء أو في مائع آخر، أو حمل شيء على رأسه إذا غطاه، على الأحوط.

المسألة ٢٦١: ستر الرأس بشيء من البدن كاليد جائز، وكذا مسح الرأس باليد عند الوضوء أو حين صب الماء عليه في الغسل وغيره فلا يكون تغطية.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٨٩

المسألة ٢٦٢: يجوز للمحرم أن ينام وإن استوجب ذلك التغطية لجهته من رأسه بسبب اللصوق بالأرض، كما يجوز له أن يفيض الماء على رأسه، أو يقف تحت (الدوش) للاغتسال ونحوه، ويجوز له حك رأسه إذا كان آمناً من سقوط الشعر.

المسألة ٢٦٣: إذا ستر المحرم رأسه نسياناً، لا شيء عليه ولكن يجب كشفه حين الالتفات فوراً.

المسألة ٢٦٤: الكفارة في تغطية الرأس شاء، وتعدّد الكفارة كلما تعدّد الستر.

١٩: تغطية المرأة وجهها

المسألة ٢٦٥: يحرم حال الإحرام تغطية المرأة وجهها بنقاب وغيره، مما يلصق على الوجه كلاً أو بعضاً، وحتى في حال النوم.

المسألة ٢٦٦: يجوز للمحرم أن تنام وإن استوجب ذلك النوم تغطية قسم من وجهها بسبب اللصوق بالأرض، ويجوز لها أيضاً أن تستر وجهها بربقة (بوشية) بحيث يكون بعيداً عن وجهها، ويجوز لها ستر وجهها بيدها، ويجوز لها لبس عباؤها

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٠

وستر وجهها بها ولكن تحافظ على إبعاد العباءة عن وجهها، ويجوز لها ستر بعض الوجه مقدمة لستر الرأس في الصلاة.

المسألة ٢٦٧: الكفارة في تغطية المرأة وجهها شاء.

٢٠- التظليل للرجل

المسألة ٢٦٨: يحرم على الرجل المحرم التظليل حال السير فوق الرأس بمثل هودج وشمسية ونحوهما، ركباً كان أم راجلاً، والأحوط

استحباباً اجتناب التظليل عن أحد جانبيه، وإن كان يجوز المشى في ظل المحمل و ما لا يكون فوق رأسه، و يجوز أن يستظل من الشمس بكفه.

المسألة ٢٦٩: المستفاد من الروايات عدم الفرق في حرمة التظليل، ليلاً أو نهاراً، فلا يجوز التظليل ليلاً على الأظهر.

المسألة ٢٧٠: يجوز للمحرم في حال السير أن يمر تحت الجسور أو الانفاق، و يجوز الإحرام تحت

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩١

سقف مسجد الشجرة، كما سبق.

المسألة ٢٧١: يجوز فيما لو نزل للاستراحة في الطريق، الاستظلال تحت السقف، كالنزول في المقاهي و المطاعم بين الميقات و مكة و إن تردد في أشغاله. و الأحوط استحباباً ترك مثل المظلة (الشمسية).

المسألة ٢٧٢: يجوز الاستظلال حتى بمثل الشمسية (المظلة) بعد دخول مكة المكرمة، و لا فرق بين مكة الجديدة و القديمة، و كذا يجوز التظليل في عرفات و منى بعد النزول بهما، فمن كان في منى و يريد أن يذهب إلى المذبح أو الجمرات يجوز له التظليل.

المسألة ٢٧٣: يجوز لمن يحرم من مسجد التنعيم لعمره مفردة مثلاً، أن يركب سيارة مسقفة، لأن المسجد في يومنا هذا أصبح داخل مكة المكرمة.

المسألة ٢٧٤: يجوز التظليل للضرورة، لبرد شديد أو لحر كذلك، أو لمطر يضره، و لكن يكفر.

المسألة ٢٧٥: يجوز التظليل للنساء و الأطفال مطلقاً بلا كفارة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٢

المسألة ٢٧٦: المعلم الذي معه النساء و انحصر حفظه لهن بركوبه في السيارة المظلمة معهنّ يجوز له الركوب، و كذلك سائق السيارة لو يخاف عليها إذا فارقها، و تجب عليهما في الفرضين الكفارة.

المسألة ٢٧٧: لو لم تيسر سيارة للحاج إلا- السيارات المظلمة أو لم يتمكن إلا الركوب في السيارة المظلمة لمرض - مثلاً- فيجوز له ذلك، و إنما يلزم عليه الكفارة.

المسألة ٢٧٨: الروابط الحديدية غير العريضة التي تربط جانبي السيارة المكشوفة، لا يتحقق بها التظليل.

المسألة ٢٧٩: كلما اضطر إلى التظليل و جبت عليه الكفارة، و يكتفى بالكفارة الواحدة في الإحرام الواحد و إن تعدد التظليل، نعم الأحوط استحباباً أن يفدى لكل يوم كفارة مستقلة.

المسألة ٢٨٠: كفارة التظليل شاء، و يجوز له أن يذبحها في وطنه.

٢١: إخراج الدم

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٣

المسألة ٢٨١: يحرم على المحرم إخراج الدم من بدنه، لا من بدن الغير، بأى سبب كان، سواء كان بالفصد أو الحجامه أو السواك أو الحك الذي يعتاد خروج الدم به أو غير ذلك، إلا مع الضرورة، و من الضرورة حك الجرب و شق الدمل و عصرها إذا كان يتألم منها لو تركها دون عصرها أو شقها أو حكها.

المسألة ٢٨٢: كفارة إخراج الدم في غير الضرورة شاء على الأحوط، و لو اضطر فلا كفارة عليه.

٢٢: تقليم الأظفار

المسألة ٢٨٣: يحرم على المحرم تقليم الأظافر، و لو ظفراً واحداً أو بعض ظفر، إلا- مع الأذى، مثل ما لو انكسر بعض الظفر أو احتاج علاج الإصبع من دمل أو جرح بتقليم الظفر، فيجوز حينئذ تقليمه.

المسألة ٢٨٤: كفارة تقليم كل ظفر مد من الطعام، و في مجموع أظفار يديه فقط و رجله فقط شاء، و في مجموع يديه و رجله شاء إن كان في مجلس واحد، و لو قلم أظفار يديه في مجلس و رجله مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٤
في آخر فشاتان، هذا كله إن كان عن علم و عمد.

٢٣: قلع الضرس

المسألة ٢٨٥: يحرم على المحرم قلع الضرس إذا كان مدمياً، و فيه كفارة شاء، أما إذا اضطر إليه، فيجوز و لا كفارة فيه.

٢٤: تقلد السلاح

المسألة ٢٨٦: يحرم على المحرم تقلد السلاح، كالسيف و الخنجر و المسدس و البندقية و غيرها، مما يعد سلاحاً على وجه يصدق على حامله انه متسلح، أما إذا لم يصدق عليه التسلح كالكسبنة الصغيرة التي يستعملها الحاج لشئونه الخاصة فلا بأس بذلك، و الأحوط عدم حمل السلاح الظاهر و إن لم يتقلده.
المسألة ٢٨٧: كفارة تقلد السلاح في حال الاختيار شاء على الأحوط استحباباً.

٢٥: قلع نبات الحرم

المسألة ٢٨٨: يحرم على المحرم و غيره قلع كل مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٥
نابت في الحرم و قطعه، سواء كان في حال الإحرام أم لا، و سواء كان في الحج أم في العمرة أم في غيرهما.
المسألة ٢٨٩: يستثنى من ذلك (الأذخر) و هو نبت معروف، و كذلك يستثنى النخل و الفواكه و ما كان الإنسان قد غرسه هو بنفسه، أو كان نابتاً في ملكه أو في منزله، إذا نبت بعد نزوله.
المسألة ٢٩٠: كفارة قلع الشجرة الكبيرة بقره، و لو كانت صغيرة فشاء، و لو كان بعض الشجرة بقيمتها، و كفارة قطع الحشيش الاستغفار، هذا كله إن كان عن علم و عمد، أما لو قلعه عن جهل أو نسيان أو نحوهما فلا شيء عليه.
مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٦

فروع

المسألة ٢٩١: ما وجب عليه في إحرام العمرة من الكفارة، يذبحه في مكة، و ما وجب عليه في إحرام الحج ففي منى، و ينفقه على فقراء المؤمنين، أو يبعثه إلى من يكون و كيلاً عنهم، و ان لم يتمكن من ذلك لعدم وجود فقير، و لا الوكيل عنهم فيكون حينئذ مخيراً

بين الذبح في مكة و منى و بين الذبح في بلده و إعطائه إلى فقراء المؤمنين.

المسألة ٢٩٢: إذا كان جاهلاً بالحكم و أتى بما يوجب الكفارة فلا كفارة عليه، و كذا إذا أتى به سهواً، هذا في غير الصيد، و أما فيه فلا فرق في ثبوت الكفارة إذا أتى بموجبه بين العمد و السهو و الجهل.

المسألة ٢٩٣: إذا حصل أحد محرمات الإحرام قهراً فلا يجب على المحرم شيء، كأن ظلله شخص آخر قهراً أو غطى رأسه.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٧

المسألة ٢٩٤: كل مورد كان الكفارة فيه شاء جاز له الكفارة بمعز اختياراً.

حدود الحرم

المسألة ٢٩٥: الحرم محيط بمكة المكرمة من جميع جهاتها، و هو بريد في بريد، أى بريد طويلاً و بريد عرضاً، و البريد: أربع فراسخ، و الفرسخ ٥/٥ ك م تقريباً.

٢: الطواف

إشارة

المسألة ٢٩٦: الثاني من أعمال عمرة المتمتع: الطواف، و يجب الطواف أيضاً في حج التمتع، و حج القرآن، و حج الأفراد، و عمرة القرآن، و عمرة الأفراد أى العمرة المفردة.

شيرازي، سيد صادق حسيني، مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، در يك جلد، ه ق مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)؛ ص: ٩٧

المسألة ٢٩٧: هذا الطواف ركن، و يبطل الحج أو العمرة بتعمد تركه بخلاف طواف النساء.

المسألة ٢٩٨: من ترك الطواف متعمداً، و لم يتمكن من الإتيان به قبل الموقف بعرفات بطلت عمرته و انقلب حجه إلى الأفراد، فيبقى على إحرامه

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٨

و يتوجه رأساً إلى عرفات، فيقف فيها و يأتي بجميع مناسك الحج التي سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى، ثم يأتي بعمرة مفردة بعد تمام الحج.

المسألة ٢٩٩: يلحق الجاهل المقصر بالمتعمد في هذا الحكم أيضاً احتياطاً، و كذلك القاصر على الأحوط الأولى، بخلاف الناسي فإنه يقضى طواف عمرة التمتع متى تذكر فوراً، و إن كان تذكره له بعد أداء المناسك و خروج ذى الحجة، و يعيد معه السعي أيضاً على الأحوط الأولى، هذا إذا كان في مكة، أما إذا خرج من مكة و تذكر ترك الطواف بعد خروجه منها، فإن كان قد وصل إلى أهله يستنيب شخصاً يطوف عنه نيابة إذا كان الرجوع حرجياً، و إذا لم يصل إلى أهله يرجع إلى مكة للطواف بنفسه إذا لم يستلزم ذلك مشقة، أما إذا تعذر عليه الرجوع لاستلزامه المشقة فيستنيب حينئذ من يطوف عنه و لو في العام المقبل، و يعيد السعي أيضاً على الأحوط الأولى، أو يستنيب مع المشقة.

المسألة ٣٠٠: إذا جاء بالطواف بغير الوجه الشرعي - أى طاف طوافاً غير صحيح - بطلت عمرته

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ٩٩

إن كان في العمرة و بطل حجه إن كان في الحج و إن كان جاهلاً مقصراً على الأحوط، و كذلك في القاصر على الأحوط الأولى. المسألة ٣٠١: المريض العاجز الذي لا يستطيع الطواف بنفسه أبداً، فإن تمكن من الطواف بواسطة شخص آخر يستعين به و يتكى عليه أو يلزمه أو يحمله و يطوف، تعين عليه ذلك، أما إذا كان بحالة لا يمكن حمله بها مطلقاً فعليه الاستنابة.

المسألة ٢٠٢: المرأة إذا حاضت قبل الطواف أو نفست، يجب عليها أن تنتظر وقت الوقوف بعرفات، فإن طهرت قبل الموقف بحيث تستطيع الطواف و درك الموقف بعرفات تعين عليها ذلك، و إن لم تطهر قبل الموقف يمكنها أن تأتي بالسعي و التقصير و تخرج من احرام عمرة التمتع، و تحرم للحج، ثم تطوف لعمرة التمتع و تصلى ركعتيه بعد الطهر، و يجوز لها أن تقلب حجها إلى الإفراد، فتذهب إلى عرفات، و هي حائض، فتقف ثم تفيض أى تذهب بعد المغرب إلى المشعر، ثم تأتي إلى منى يوم العيد، و تأتي بجميع المناسك على الوجه الشرعي، ثم تأتي بعد ذلك بعمرة مفردة، التي

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٠

سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

المسألة ٣٠٣: لو كانت المرأة تعلم أنها لا- تطهر حتى ينتهي يوم عرفه، فعليها إما أن تحرم بنىء الإفراد من أول الأمر، أو تحرم لعمرة التمتع فتأتي بالسعي و التقصير، ثم تحل، و تدرك الحج، و تقضى طواف العمرة و ركعتيه بعد الطهر.

شروط الطواف

إشارة

المسألة ٣٠٤: يشترط في الطواف أمور:

- ١- الطهارة من الحدث. ٢- طهارة البدن و اللباس.
- ٣- الختان. ٤- ستر العورة. ٥- إباحة اللباس. ٦- النية.

١: الطهارة من الحدث

المسألة ٣٠٥: يشترط في الطواف، الطهارة من الحدث الأكبر و الأصغر فيما إذا كان الطواف واجباً، أما إذا كان الطواف مستحباً فلا يشترط فيه الطهارة من الحدث الأصغر، نعم يحرم على المحدث بالأكبر

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠١

الدخول إلى المسجد الحرام، و لا يكون الطواف إلا في المسجد الحرام حول الكعبة الشريفة.

المسألة ٣٠٦: المعذور الذي لا يمكنه الطهارة المائية لمرض و نحوه، فإن الطهارة الترابية (التيتم) تقوم مقام الطهارة المائية، فإذا كان محدثاً بالأكبر و لم يستطع الغسل لعذر، تعين عليه التيمم للحدث الأكبر، و فيما عدا الجنابة يتعين عليه الوضوء أيضاً إذا كان يستطيع ذلك، و إلا فعليه تيمم آخر بدل الوضوء ثم يطوف.

المسألة ٣٠٧: المستحاضة و غيرها من ذوى الأعذار إذا لم يمكنهم الطهارة المائية، تجزيهم الطهارة الاضطرارية (أى التيمم) فيصح طوافهم بها، و إن كان الأحوط الأولى للمسلوس و المبطون أن يطوف بنفسه، ثم يستناب شخصاً آخر يطوف نيابة عنه.

المسألة ٣٠٨: إذا طاف الإنسان ثم تذكر بعد الفراغ من الطواف انه كان محدثاً (أى انه طاف بلا طهارة) فإن كان الطواف واجباً يجب

عليه أن يعيد الطواف بعد أن يتطهر.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٢

المسألة ٣٠٩: إذا أحدث في أثناء الطواف، فإن كان لم يتجاوز النصف من الطواف يجب عليه الاستئناف بعد الطهارة (أى يتطهر ثم يطوف من جديد) وإن كان قد تجاوز النصف يجب عليه أن يتطهر ثم يبنى على الطواف مبتدئاً من الموضع الذى أحدث فيه وقطع الطواف، ويصح منه طوافه السابق مع بقاء طوافه اللاحق.

المسألة ٣١٠: من شك في الحدث و الطهارة- سواء كان ذلك قبل الطواف أم بعده أم في أثناءه- فإن حكمه حكم الصلاة، فإن كان شكه بالحدث بعد يقينه بالطهارة بنى على الطهارة مطلقاً و صح طوافه، وإن شك في الطهارة بعد اليقين بالحدث يجب عليه أن يتطهر و لا يصح منه الطواف بلا تطهر، نعم إذا شك بالطهارة و كان شكه بعد الفراغ من الطواف فلا يلتفت إلى شكه و طوافه صحيح.

المسألة ٣١١: لو عرف في أثناء الطواف بكونه جنباً أو حائضاً، وجب عليه قطع الطواف و الخروج من المسجد الحرام فوراً.

٢: طهارة البدن و اللباس

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٣

المسألة ٣١٢: يجب على من يريد الطواف أن يطهر بدنه و لباسه عن كل نجاسة، إلا- ما عفى عنها في الصلاة، و الأحوط استحباباً الطهارة حتى عن المعفو مثل الدم إذا كان أقل من درهم، أو دم القروح و الجروح، نعم إذا شق عليه التجنب كأن لم يستطع أن يتجنب دم القروح و الجروح فلا بأس بطوافه.

المسألة ٣١٣: إذا طاف الإنسان ثم علم بعد ذلك بنجاسة ثوبه أو بدنه بعد الفراغ من طوافه، صح منه الطواف.

المسألة ٣١٤: إذا كان في أثناء الطواف و علم أن على بدنه أو ثيابه نجاسة، فإن تمكن من إزالتها في أثناء الطواف مع عدم فعل المنافي (أى لا- يعمل عملاً ينافى الطواف) يتعين عليه ذلك، و يتم طوافه بعد الإزالة، و كذلك إذا عرضت عليه نجاسة في أثناء الطواف فانه يزيلها و يتم طوافه.

المسألة ٣١٥: إذا لم يتمكن من إزالة النجاسة التي على بدنه أو ثوبه في الأثناء، يتطهر و يستأنف الطواف إذا لم يبلغ ثلاثة أشواط و نصف، أما إذا كان

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٤

قد بلغ ذلك فإنه يتم طوافه بعد الطهارة.

المسألة ٣١٦: إذا كان ناسياً أن على بدنه أو ثيابه نجاسة و طاف بها ثم تذكر بعد الفراغ من الطواف، فالأقوى صحة طوافه.

٣: الختان

المسألة ٣١٧: يشترط في الطواف الختان للرجال دون النساء، بل يشترط الختان للصبيان أيضاً إن لم يكن الصبي مختوناً خلقه، فلا يصح الطواف من غير المختون.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٥

٤: ستر العورة

المسألة ٣١٨: يشترط في الطواف ستر العورة على نحو ما ذكر في باب الصلاة، فلا يصح الطواف عارياً و ان كان قد أمن من الناظر.

٥: إباحة اللباس

المسألة ٣١٩: يشترط في الطواف إباحة اللباس، بأن لا يكون غضباً، فلو طاف في لباس مغصوب بطل طوافه.

٦: النية

المسألة ٣٢٠: يشترط في الطواف النية، بأن ينوي الطواف امتثالاً لأمر الله تعالى، فيقول: «أطوف حول هذا البيت سبعة أشواط لعمرة التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٣٢١: لا فرق بين الطوافات الواجبة في

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٦

هذه الشروط الستة، سواء كان طواف الزيارة أم طواف النساء، لعمرة التمتع أم لحجه، لحج الأفراد أم القرآن أم للعمرة المفردة.

واجبات الطواف

إشارة

المسألة ٣٢٢: واجبات الطواف أمور:

١- الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به.

٢- جعل البيت على اليسار.

٣- إدخال حجر إسماعيل عليه السلام في الطواف.

٤- خروج بدنه عن البيت.

٥- كون الطواف بين البيت و مقام إبراهيم عليه السلام على الأحوط مع عدم العسر.

٦- العدد.

٧- الموالاة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٧

١: الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به

المسألة ٣٢٣: لا يصح أن يبدأ بالطواف من غير الحجر الأسود، كما لا يصح الاختتام بغير الحجر الأسود أيضاً.

المسألة ٣٢٤: يكفي في حصول الابتداء و الاختتام بالحجر الأسود، المحاذاة العرفية في ابتداء الشوط و ختامه، فلا يلزم الدقة في أن يكون أول جزء من بدنه بازاء أول جزء من الحجر.

المسألة ٣٢٥: إذا وقف محاذياً للحجر الأسود، جاعلاً له على يساره في أول شوط من أشواط الطواف، ثم طاف حتى وصل إليه فهذا شوط، وإذا مشى و طاف حتى وصل إليه ثانياً فهذا شوط آخر، وهكذا إلى أن يكمل سبعة أشواط، ولا يجب أكثر من ذلك.

٢: جعل البيت على اليسار

المسألة ٣٢٦: لا يصح الطواف إن لم يجعل البيت على يساره حين الطواف به، فلو عكس ذلك، بأن جعل البيت على يمينه بطل طوافه.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٨

المسألة ٣٢٧: يكفي في تحقق جعل البيت على يساره الصدق العرفي، ولا يلزم ملاحظة المنائر، ولا ينافيه الانحراف اليسير البسيط.
المسألة ٣٢٨: إذا جعل البيت عن يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره، و لو بخطوة واحدة عمداً أو سهواً، لم تصح تلك الخطوة أو الأكثر منه، فيلزمه التدارك مع عدم العذر، و معه ينبغي التدارك. نعم لا يبعد عدم الإشكال إذا انحرف قليلاً فلم يكن منكبه الأيسر تجاه البيت و ذلك نتيجة الزحام، كخطوة و الخطوتين.

٣: إدخال حجر إسماعيل عليه السلام

المسألة ٣٢٩: يجب إدخال حجر إسماعيل عليه السلام في الطواف و هو مدفن النبي إسماعيل و أمه هاجر و جملة من الأنبياء.
المسألة ٣٣٠: يشترط في الطواف أن يجعل الإنسان حجر إسماعيل عليه السلام على يساره، فإذا طاف بينه و بين البيت فجعل البيت على يساره و الحجر على يمينه بطل طوافه و أعاد ذلك الشوط فقط.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٠٩

٤: خروج تمام بدنه عن البيت

المسألة ٣٣١: لا يصح الطواف داخل البيت، أما لو طاف على جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة، و هو القدر الباقي من أساس الجدار القديم بعد البناء الجديد، فالظاهر صحة طوافه، و لا إشكال في أن يمس جدار البيت أو حائط الحجر بيده.
المسألة ٣٣٢: إذا أتى بجزء من الطواف على غير الصورة الصحيحة يلزمه تدارك ذلك الجزء مع عدم العذر كالجهد التقصيري، أما مع العذر كالجهد القصورى فينبغي التدارك.

٥: الطواف بين البيت و مقام إبراهيم عليه السلام

المسألة ٣٣٣: الأحوط مع عدم العسر، أن لا يجعل الإنسان مقام إبراهيم عليه السلام داخل المطاف، بل يجعله على اليمين و البيت على اليسار و يكون الطواف بينهما، مراعيًا بذلك القدر من البعد في جميع الجوانب، و هي المسافة التي قدرت بستة و عشرين ذراعاً و نصف الذراع تقريباً بذراع اليد.

المسألة ٣٣٤: يجوز الطواف حول الكعبة المشرفة أبعد من ستة و عشرين ذراعاً مع العسر، كما

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٠
يجوز الطواف في الطابق الثاني من المسجد الحرام أو فوق السطح مع العسر و صدق الطواف حول الكعبة، كما إذا امتلأ المسجد الحرام بالطائفين.

٦: العدد في الطواف

المسألة ٣٣٥: يجب أن يكون العدد في الطواف حول الكعبة الشريفه سبعة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، بلا زيادة و لا نقصان.

المسألة ٣٣٦: إذا زاد أو نقص في ابتداء الطواف أو في أثنائها بطل طوافه على كل تقدير على الأحوط.

المسألة ٣٣٧: إذا كانت الزيادة مقداراً قليلاً قبل الشروع في الطواف فلا بأس بها إذا كانت من باب المقدمة.

المسألة ٣٣٨: إذا زاد في الطواف بعد إكمال السبعة أشواط سهواً، فإن كانت الزيادة أقل من شوط كامل وجب عليه قطع الزيادة، و إن كان شوطاً كاملاً أو أكثر فالأحوط له إكمال الطواف، و ذلك بإضافه ستة أشواط أخرى إليه حتى يكمل سبعة، و يكون ذلك الطواف الثاني و هو الأشواط السبعة الزائدة نافله،

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١١

و يصلى للطواف الأول قبل السعي، و يصلى للطواف الثاني بعد السعي.

٧: الموالاة في الطواف

المسألة ٣٣٩: الموالاة شرط في طواف الفريضة، و هي أن يتابع بين أشواط الطواف و لا- يعمل في خلال الأشواط عملاً ينافي تلك الموالاة في الطواف الواجب، و ليست الموالاة شرطاً في الطواف المستحب.

المسألة ٣٤٠: إذا نقص من طوافه بعض الأشواط، فإن كان في المطاف و لم تفته الموالاة المعتبرة في الطواف، فحينئذ يكمل ذلك النقص من طوافه، و يكفي ذلك الإكمال مطلقاً سواء كان النقص عمداً أم سهواً، و سواء كان ذلك قبل أن يتجاوز نصف الطواف أم بعده، و سواء كان الطواف واجباً أم مستحباً.

المسألة ٣٤١: إذا نقص من طوافه بعض الأشواط و عمل عملاً ينافي الموالاة، فإن كان الطواف مستحباً أكمل النقص و صح طوافه، أما إذا كان الطواف واجباً و كان النقص عن سهو و لم

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٢

يكن عن عمد، فإن كان قد تم له أربعة أشواط يبني حينئذ على موضع القطع بمجرد تذكره ذلك النقص، أما إذا لم يتم له أربعة أشواط استأنف الطواف من جديد.

المسألة ٣٤٢: إذا نسي بعض أشواط الطواف و لم يتذكر ذلك النقص إلا بعد خروجه عن مكة المكرمة، و لم يمكنه الرجوع استتاب للنقص إذا كان قد تم له أربعة أشواط، و لأصل الطواف إذا لم يتم له ذلك.

المسألة ٣٤٣: لو شك في أثناء الطواف مطلقاً، يبطل طوافه و يستأنف الطواف من جديد، سواء كان الشك عند الركن أم قبله، بين الستة و السبعة أو بين الخمسة و الستة أو دون ذلك، مع احتمال الزيادة و عدمها، و إن كان الاتمام بالبناء على الأقل ثم الاستئناف في جميعها هو الأحوط، نعم إذا كان الطواف مستحباً نافله يبني على الأقل، ثم يكمل طوافه و لا حاجة إلى الاستئناف.

المسألة ٣٤٤: إذا شك في عدد الأشواط بعد الطواف، أو شك في صحتها و كان شكه بعد الفراغ من

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٣

طوافه لم يلتفت فينبى على صحة طوافه، و كذلك لو شك في آخر الشوط السابع عند الانتهاء هل انه سبعة أم ثمانية مثلاً أو أزيد، فإن شكه باطل و طوافه صحيح.

المسألة ٣٤٥: حكم الظن في الطواف، ما لم يصل إلى الاطمينان أى: العلم العادى، هو حكم الشك.

المسألة ٣٤٦: يجوز الاعتماد في عدد الأشواط على البينة: الشاهدين العادلين، أو الثقة: الصادق في كلامه، و إن كان شخصاً واحداً، بلا فرق بين كون الثقة رجلاً أو امرأة أو طفلاً، و لا بين كونه فاسقاً أو غير فاسق.

المسألة ٣٤٧: لو شك في أثناء الطواف، فاستأنف طوافاً جديداً، و فى أثناء الطواف الجديد علم بعدد الأشواط فى الطواف الأول، فإن كان الطواف الأول كاملاً قطع الطواف الجديد، و إن كان ناقصاً تدارك نقصه، و لا يجب عليه إتمام الطواف الجديد.

المسألة ٣٤٨: لو التفت فى أثناء صلاة الطواف إلى أنه لم يكمل طوافه، قطع صلاته و أتم

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٤

طوافه، سواء كان قد تجاوز نصف الطواف أم لم يتجاوزه، و سواء دخل الصلاة عن جهل أم عن نسيان أو غفلة، و أما إذا التفت بعد الصلاة، و جب عليه إتمام الطواف، و أعاد الصلاة احتياطاً.

المسألة ٣٤٩: لو اشتغل بالسعى ثم التفت إلى أنه لم يتم طوافه، قطع سعيه و رجع فأتم طوافه و إن كان الباقي من طوافه أكثر من نصف الطواف، ثم أعاد صلاة الطواف احتياطاً، ثم رجع إلى السعى و أتم سعيه و إن كان الباقي من السعى أكثر من النصف، نعم يستحب له أن يستأنف طوافاً و سعياً جديداً.

المسألة ٣٥٠: لو كان فى أثناء الطواف فدخل وقت صلاة الفريضة، استحب له قطع الطواف و إن لم يبلغ النصف، فيؤدى صلاة الفريضة، ثم يرجع إلى الطواف و يتمه.

٣: صلاة الطواف

إشارة

المسألة ٣٥١: الثالث من أعمال العمرة: صلاة الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام (و هى الصخرة التى عليها أثر قدم الخليل عليه السلام) أو خلفه، إلى نهاية المسجد

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٥

مع الصدق العرفى، و هى ركعتان مثل فريضة الصبح، يتخير المكلف فيها بين الجهر و الإخفات، و يصليهما بعد الطواف مباشرة، أى الفور العرفى على الأحوط.

المسألة ٣٥٢: تكون الصلاة عند المقام من أحد الجانبين، أو خلفه إلى نهاية المسجد، فإن لم يتيسر له ذلك يصلها حيث شاء من المسجد الحرام، هذا كله فى الطواف الواجب، أما الطواف المستحب الابتدائى فيمكنه أن يصلى صلاته حيث شاء من المسجد مطلقاً، أى اختياراً و اضطراراً، و الأحوط الاقتصار على الاضطرار.

المسألة ٣٥٣: النجاسات التى يعفى عنها فى الصلاة لا تضر بصلاة الطواف أيضاً.

المسألة ٣٥٤: إذا نسى صلاة الطواف يتعين عليه الإتيان بها متى ما تذكرها، و لا يجب عليه إعادة السعى، هذا إذا كان فى مكة، أما إذا لم يتذكر إلا بعد خروجه من مكة فيأتى بها فى مكانه، و الأحوط استحباباً أن يرجع ليصلها عند المقام إذا لم يستلزم ذلك مشقة. و

إذا مات قبل أن يقضى هذه الصلاة تعين على الولي قضاؤها عنه مثل سائر صلواته الفائتة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٦

المسألة ٣٥٥: من ترك صلاة الطواف عمداً فقد صحت منه بقیة المناسك المترتبة عليه، وبقى عليه قضاء نفس صلاة الطواف في ذمته كالناسي.

المسألة ٣٥٦: يجوز الإتيان بصلاة الطواف جماعة، وإذا أراد أن يطوف طوافين فعليه أن يصلي بعد كل طواف صلاة، ويكره له الإتيان بطوافين و الصلاة بعدهما بصلاتين.

من مسائل المرأة

المسألة ٣٥٧: المرأة التي جاءها الحيض قبل صلاة الطواف أو حين الطواف، فإن كان قد تم لها أربعة أشواط فأكثر تمتنع من بقیة الطواف و الصلاة و تخرج من المسجد فوراً، و تأتي بقیة المناسك من السعي و التقصير إذا كانت في العمرة، ثم تنتظر إلى أن تطهر فتقضى ما فاتها من الطواف و الصلاة مقدمة الطواف على الصلاة، و لا يجب عليها إعادة السعي.

المسألة ٣٥٨: المرأة التي جاءها الحيض و قد تم لها أربعة أشواط و أتت بقیة المناسك إذا لم تطهر قبل الوقوف - بأن بقيت حائضاً إلى اليوم التاسع من ذي الحجة - فالأحوط لها حينئذ الاستنابة لقضاء ما فاتها

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٧

من أشواط الطواف و الصلاة قبل أن تخرج إلى الموقف بعرفات، ثم تقضيه بنفسها بعد الطهر.

المسألة ٣٥٩: إذا جاء المرأة الحيض بعد إكمال الطواف و قبل الصلاة فعليها صلاة الطواف بعد أن تطهر و الاستنابة للصلاة أيضاً على الأحوط.

المسألة ٣٦٠: المرأة التي جاءها الحيض و لم تكمل الأربعة أشواط، أي في الشوط الأول أو الثاني أو الثالث أو في أثناء الرابع فعندئذ تقطع طوافها، و تخرج من البيت فوراً ثم تنتظر، فإن طهرت قبل الموقف بعرفه تأتي بالطواف كاملاً و الصلاة بعد طهرها، و إذا لم تطهر قبل الموقف يجوز لها أن تقلب حجها إلى الأفراد كما تقدم و تمضي إلى عرفات و المشعر، و تأتي بمناسك منى كلها و بقیة مناسك مكة، فإذا فرغت من مناسك الحج كلها تأتي بعمرة مفردة بعد إكمال المناسك، و يجوز لها أن تبقى على التمتع فتسعى و تقصر و تحل، ثم تقضى الطواف و ركعتيه بعد الطهر.

المسألة ٣٦١: المستحاضة إن فعلت ما يجب عليها من الأعمال للصلاة فهي كالطاهرة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٨

٤: السعي

إشارة

المسألة ٣٦٢: الرابع من أعمال العمرة: السعي سبعة أشواط بين الصفا و المروة بعد صلاة الطواف، و هو ركن يبطل الحج بتعمد تركه.

المسألة ٣٦٣: يجوز تأخير السعي عن الطواف لرفع التعب و حرارة الهواء، و لا يجوز تأخيره إلى الغد، و الأقوى جواز تأخيره إلى الليل.

المسألة ٣٦٤: لا بأس بالفصل بين الطواف الواجب و السعي بطواف مستحب.

المسألة ٣٦٥: إذا ترك السعي عن نسيان أو غفلة أو اضطرار أو جهل بالمسألة يتعين عليه الإتيان به متى تذكره، و إذا خرج من مكة فالأحوط له الرجوع في أي وقت تذكره، و يفعله بنفسه إن أمكنه ذلك، و إن شق و صعب عليه يستنيب من يسعي عنه، و لا يحل من

إحرامه من أخل به حتى يأتي به كاملاً بنفسه أو بنائيه.

المسألة ٣٦٦: لا يشترط في السعي الطهارة من الحدث الأكبر ولا الأصغر، كما لا يشترط الطهارة من الخبث أيضاً، والحائض يمكنها السعي.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١١٩

المسألة ٣٦٧: يجوز الركوب حال السعي على دابة أو محمل أو كرسى متحرك أو على ظهر إنسان أو يتكئ عليه أو غير ذلك، ولكن المشي أفضل.

المسألة ٣٦٨: يستحب كون الشيء متوسطاً لا سريعاً ولا بطيئاً من الصفا إلى المنارة الأولى، وهي الآن معلمة بلون أخضر على الجانب الأيمن من المسعى، ثم يهرول منها إلى المنارة الثانية المعلمة بلون أخضر أيضاً، ولا هرولة على النساء، وإن كان راكباً حرك دابته من دون أن يؤدي أحداً، ثم يمشى منها إلى المروة، وهكذا يفعل في الرجوع.

واجبات السعي

إشارة

المسألة ٣٦٩: يجب في السعي أمور:

١- النية.

٢- الابتداء من الصفا.

٣- الختم بالمروة.

٤- العدد.

٥- الطريق المتعارف.

٦- استقبال المقصد.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٠

٧- إباحة الدابة.

٨- الترتيب.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢١

١: النية

المسألة ٣٧٠: يجب في السعي النية، ولا بد أن تكون مقارنة لأول السعي، مشتملة على قصد القرية، والأولى التلفظ بها فيقول: «أسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط لعمرة التمتع قربة إلى الله تعالى».

٢: الابتداء من الصفا

المسألة ٣٧١: يجب الابتداء فى السعى من الصفا، و لا يجب فى ذلك إصاق عقبى قدميه بصخورها.

٣: الختم بالمروة

المسألة ٣٧٢: يجب ختم السعى بالمروة، و لا يجب فى ذلك إصاق أصابع قدميه بصخورها.

المسألة ٣٧٣: إذا خالف ذلك فبدأ بالمروة و لو سهواً بطل سعيه و استأنف احتياطاً.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٢٢

٤: العدد فى السعى

المسألة ٣٧٤: يجب أن يقطع المسافة التى بين الصفا و المروة سبع مرات بلا زيادة و لا نقصان، فيحصل بالذهاب أربعاً من الصفا إلى

المروة، و بالإياب ثلاثاً من المروة إلى الصفا، فيكون سبعة أشواط.

٥: الطريق المتعارف

المسألة ٣٧٥: يجب السعى ذهاباً و إياباً على الطريق المتعارف، فلو دخل فى الاثناء إلى المسجد و خرج منه إلى المسعى أو ذهب إلى

السوق ثم رجع منه إلى المسعى لم يصح منه ذلك المقدار. نعم يجوز شرب الماء من الأماكن المخصصة فى المسعى.

المسألة ٣٧٦: لا بأس بالسعى فى الطابق الثانى أو السطح، حتى فى صورة الاختيار.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٢٣

٦: استقبال المقصد

المسألة ٣٧٧: يجب فى السعى استقبال المقصد فإن كان من الصفا استقبال المروة، و ان كان من المروة استقبال الصفا، و لا يجوز أن

يمشى القهقرى أو يمشى عرضاً، نعم لا- بأس بالالتفاف بالوجه إلى اليمين أو اليسار أو الخلف مع بقاء مقاديم البدن على حالة

الاستقبال حين السعى. أما فى حالة الوقوف فلا بأس بالأعراض بكل البدن و لو بلغ حد الاستدبار، كما لا بأس بأن ينحرف الإنسان عن

جهة اليمين عند نزوله من الصفا.

٧: إباحة الدابة بل النعل و اللباس

المسألة ٣٧٨: لا يجوز السعى على الدابة المغصوبة و ما أشبهه، بل النعل و اللباس أيضاً، و لا يجوز أن يحمل شيئاً مغصوباً على الأحوط.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٢٤

٨: الترتيب

المسألة ٣٧٩: يجب أن يكون السعي بعد الطواف و صلواته، فلا يجوز تقديم السعي على الطواف اختياراً، لا في الحج ولا في العمرة، فإذا تعمد الإنسان تقدم السعي على الطواف بلا ضرورة أعاده، و ان كان لضرورة يكفيه ذلك، و كذلك لا يبعد الاكتفاء إن كان عن سهو، و ان كان الأحوط الإعادة، و كذلك الجاهل بالمسألة.

المسألة ٣٨٠: لا يشترط في السعي الموالاة بين أشواطه، بل يجوز له الاشتغال بالصلاة، أو بالأكل و الشرب مثلاً، أو بالاستراحة، سواء على الجبلين، أم بين المسعى، ثم إتمامه بعد ذلك.

المسألة ٣٨١: إذا شرع الإنسان في السعي و في الأثناء تذكر نقصان طوافه، فإن كان النقصان بعد النصف من الطواف، يقطع السعي و يرجع إلى الطواف لإكماله، ثم يكمل السعي من موضع قطعه إن كان قد أتم منه أربعة أشواط، و هكذا إن لم يتم الأربعة من السعي و إن كانت الأحوط استحباباً أن يستأنف السعي.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٥

و إلا- (أى إن كان نقصان طوافه أكثر من النصف) يتم طوافه و يتم سعيه أيضاً، و إن كان الأحوط أن يستأنف الطواف من رأس، ثم يستأنف السعي أيضاً، نعم يمكنه حينئذ أن يعيد الطواف و السعي من دون أن يكملهما فيأتي بكل منهما (أى الطواف و السعي) بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام.

المسألة ٣٨٢: لو شك بعد إتمام السعي فى شىء من عدد السعى أو شرائطه، لا يعتنى بشكه.

المسألة ٣٨٣: لو شك فى أثناء السعى، فإن كان فى الصفا و قطع بالزوجية لكن شك فى انه مثلاً سعى أربعاً أو ستاً، أو كان فى المروة و قطع بالفردية لكن شك فى أنه مثلاً سعى ثلاثاً أو خمساً، بنى على الأقل و أتم سعيه و كان صحيحاً.

المسألة ٣٨٤: لو شك فى أثناء السعى بعكس المسألة السابقة، و ذلك بأن كان فى الصفا و قطع بالفردية المترددة بين الثلاثة و الخمسة مثلاً، أو كان فى المروة و قطع بالزوجية المترددة بين الأربعة و الستة مثلاً، فسعيه باطل و استأنف السعى.

المسألة ٣٨٥: لو شك فى كل من الصفا أو

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٦

المروة شكاً مردداً بين الزوجية و الفردية، أو شك فى وسط المسعى بحيث لم يعلم بأن عليه الاتجاه إلى الصفا أو إلى المروة- كما إذا جلس فى الوسط يستريح فشك- بطل سعيه و وجب عليه استئناف السعى.

المسألة ٣٨٦: لو قطع بعد الفراغ من السعى بالنقص فى سعيه، سواء كان النقص شوطاً أم أكثر أتى بالناقص و كفاه، و إن لم يستطع هو بنفسه استناب فى ذلك.

٥: التقصير

المسألة ٣٨٧: الخامس من أعمال عمرة التمتع و هو آخر واجباتها: التقصير، و يجب أن يكون بعد إكمال السعى، و به يفرغ الإنسان و يتحلل من عقد إحرامه.

المسألة ٣٨٨: يحصل التقصير بأخذ شىء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو حاجبه، أو تقليص بعض أظفار يديه أو رجله، و يجوز إتيانه فى أى

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٧

محل كان، و لا تجب المبادرة إليه.

المسألة ٣٨٩: لا يجوز حلق الرأس فى عمرة التمتع، و إذا حلق يكفر بدم شاء، حتى و لو كان ناسياً أو جاهلاً على الأحوط، نعم إذا حلق

بعض رأسه فليس عليه دم.

المسألة ٣٩٠: يجب في التقصير النية مقارنة له، فيقول: «أقصر للإحلال من إحرام عمره التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٣٩١: إذا قصّر حل له كل شيء حرم عليه بالإحرام حتى النساء، ولا يجب بل لا يشرع طواف النساء في عمره التمتع، فتحل النساء له بدون طواف النساء، وهكذا الرجال للنساء.

المسألة ٣٩٢: من ترك التقصير حتى أهل بالحج - أي أحرم بالحج - ومضى إلى عرفات، فإن كان سهواً أو جهلاً صحت تمتعه وكفر بدم شاء على الأحوط استحباباً، وإن كان عمدًا بطلت تمتعه وينقلب حجه إلى الأفراد، فيأتي ببقية المناسك على الترتيب ويقضى حجه في العام القابل على الأظهر.

المسألة ٣٩٣: إذا جامع الإنسان قبل التقصير

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٨

عمداً فعليه الكفارة.

المسألة ٣٩٤: لو أحل الحاج بعد صلاة الطواف في عمره التمتع وقبل التقصير، فهو لم يخرج من إحرامه بعد، وحكمه حكم المحرم المرتكب لبعض التروك.

عدة مسائل

المسألة ٣٩٥: ينتظر الحاج بعد الفراغ من عمره التمتع، متى يكون وقت إحرام الحج، فإذا صار يوم الثامن من ذي الحجة استحباباً، أو يوم عرفة وجوباً، عند ذلك يحرم بالحج استعداداً لأداء مناسك الحج وأفعاله.

المسألة ٣٩٦: يحوز الخروج من مكة المكرمة - بعد العمرة وقبل الحج - إلى مسافة بعيدة، وأما المسافة القريبة فيجوز له الخروج إليها بلا إحرام مع الكراهة، وأما حوالى مكة ومنى فيجوز له الخروج إليها بلا كراهة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٢٩

أفعال حج التمتع

إشارة

المسألة ٣٩٧: أعمال حج التمتع هي:

١- الإحرام.

٢- الوقوف بعرفات.

٣- الوقوف بالمشعر.

٤- رمي جمرة العقبة.

٥- الهدى.

٦- الحلق أو التقصير.

٧- طواف الزيارة.

٨- صلاة الطواف.

٩- السعى.

١٠- طواف النساء.

١١- صلاة طواف النساء.

١٢- المبيت في منى.

١٣- رمى الجمار.

١: الإحرام

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٠

المسألة ٣٩٨: الأول من أفعال الحج: الإحرام، وهو واجب في حج التمتع، بل هو ركن يبطل الحج بتعمد تركه.

المسألة ٣٩٩: كيفية الإحرام في الحج مثل ما تقدم في العمرة إلا في النية ومحل الإحرام، فينوي: «أحرم لحج التمتع قربة إلى الله تعالى». ويحرم له من مكة المكرمة.

المسألة ٤٠٠: أول وقت هذا الإحرام هو بعد ما فرغ من مناسك عمرته، ثم يمتد وقته إلى اليوم التاسع من ذي الحجة، وهو يوم الموقف بعرفات، فإذا تضيّق وقت الوقوف يجب على المتمتع أن يحرم.

المسألة ٤٠١: يحرم لحج التمتع من مكة، والأفضل له أن يحرم من المسجد الحرام، والأفضل من حجر إسماعيل عليه السلام أو مقام إبراهيم عليه السلام، فيلبس ثوبي الإحرام، ثم ينوي الإحرام للحج كما تقدم ذلك في العمرة، ثم يلبي كما سبق.

المسألة ٤٠٢: إذا نسى الإحرام من مكة المكرمة حتى خرج منها إلى منى يوم الثامن أو إلى عرفات، ثم تذكر، يجب عليه الرجوع إلى مكة لأجل الإحرام

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣١

منها، وكذا يجب عليه الرجوع إذا ترك الإحرام جهلاً حتى خرج، فيحرم من مكة إن أمكنه ذلك.

المسألة ٤٠٣: من يجب عليه الرجوع إلى مكة للإحرام إذا ضاق عليه وقت الوقوف الاختياري بعرفات (بمعنى أنه لو رجع إلى مكة يفوته الموقف الاختياري من زوال يوم التاسع إلى الغروب) أو كان رجوعه متعذراً عليه، يجب الإحرام من ذلك الموضع الذي تذكر فيه أو التفت إليه، ويكفيه ذلك.

المسألة ٤٠٤: إذا لم يتذكر عدم إحرامه إلا بعد أن أدى جميع المناسك فالظاهر صحة حجه إذا كان ترك الإحرام عن جهل ونسيان.

المسألة ٤٠٥: إذا ترك الإحرام عن علم وعمد إلى أن فاتته وقت الوقوفين بطل حجه، وكذلك يبطل حجه فيما إذا لم يتدارك إحرامه عند تذكره أو تنبهه له حينما كان ناسياً أو جاهلاً وكان يمكنه التدارك.

٢: الوقوف بعرفات

المسألة ٤٠٦: الثاني من أفعال الحج: الوقوف بعرفات، فإنه يجب على الحاج الوقوف بعرفات،

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٢

بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كله من زوال الشمس إلى غروبها، لا بمعنى أن يقف على رجله.

المسألة ٤٠٧: يجب الوقوف في عرفات نفسها، فلا يكفى الوقوف بنمرة، أو غيرها من حدود عرفات، و لعرفات حدود معروفة و علامات بينه مكتوب عليها: «بداية عرفات ونهايتها» فلا يجوز للإنسان أن يتعدّها.

المسألة ٤٠٨: الركن من الوقوف هو مسماه، و أما الزائد على ذلك فهو واجب، فلا يجوز تركه، و إذا ترك أصل الوقوف إلى أن خرج وقت الموقف الاختياري إلى غروب الشمس بطل حجه، و لا يجدي إدراك الموقف الاضطراري و لا إدراك المشعر.

المسألة ٤٠٩: الموقف الاضطراري بعرفات هو من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر.

المسألة ٤١٠: من نسي الوقوف بعرفات فعليه أن يتدارك الموقف في وقته الاختياري إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه فليتدارك الموقف الاضطراري ثم يقف بالمشعر و يصح حجه.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٣

المسألة ٤١١: سبق انه يجب استيعاب الوقت من الزوال إلى الغروب بعرفات، فإذا لم يستوعب الكون في عرفات من أول الوقت بأن ترك الوقوف عمداً في أول الزوال فقط أثم و صح حجه و لا شيء عليه، و إن كان لسهو أو عذر آخر فلا إثم عليه و صح حجه أيضاً. المسألة ٤١٢: إذا لم يستوعب الكون في عرفه من آخر الوقت بأن أفاض من عرفه قبل غروب الشمس عمداً، فإن تاب و رجع قبل أن يخرج الوقت- أي قبل الغروب- فلا كفارة عليه، و إذا لم يتب و لم يرجع فعليه الكفارة و هي بدنة، و إذا لم يتمكن من البدنة يصوم ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو عند أهله، و يصومها على التوالي جميعها و لا يفصل بينها.

المسألة ٤١٣: إذا أفاض قبل الغروب سهواً و لم يتذكر في الوقت فلا- شيء عليه، و إذا تذكر الناسى قبل خروج الوقت- أي قبل الغروب- يجب عليه الرجوع إلى عرفات، و البقاء فيها إلى الغروب، فإن لم يفعل و لم يرجع أثم و يلحقه حكم العامد، و يلحق الجاهل بالناسى و إن كان جاهلاً مقصراً.

المسألة ٤١٤: الموقف الاختياري لعرفات- على

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٤

ما سبق- هو من الزوال إلى غروب الشمس، و الموقف الاضطراري هو من الغروب إلى طلوع الفجر، و هو الذي يكفي الموقف فيه للناسى و لكل معذور عن إدراكه، و لكن لا- يجب الاستيعاب فيه كالاختياري، فإن الواجب منه مسمى الوقوف فيه، و يقوم مقام الموقف الاختياري في وجوب إدراكه إذا أمكنه بحيث لا يفوته بالمشعر قبل طلوع الشمس.

المسألة ٤١٥: إذا وقف بالموقف الاضطراري و كان لا يتمكن من الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس، يبطل حجه حينئذ بتعمد ترك الوقوف بالمشعر، فعليه إذا تمكن من إدراك الموقف بالمشعر أن يقف الموقف الاضطراري بعرفات ثم يأتي إلى المشعر، و إن لم يمكنه ذلك فيقتصر حينئذ على الموقف بالمشعر و يتم حجه، و هكذا إذا فاته الموقف بعرفات كلياً لنسيان أو غيره و لم يتذكر إلا بعد خروج وقته، و لكنه تمكن من إدراك الموقف بالمشعر في وقته فإن موقفه بالمشعر يكفيه و يصح حجه.

المسألة ٤١٦: الجاهل القاصر يلحق في هذه المسألة بالناسى، أما المقصر ففيه إشكال.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٥

المسألة ٤١٧: إذا حكم قاضي العامة و لم يعلم بطلان حكمه، أو علم و كان الاحتياط حرجاً، جاز اتباعه في الوقوفين، و الحج صحيح و لا يحتاج إلى الإعادة.

٣: الوقوف بالمشعر الحرام

المسألة ٤١٨: الثالث من أفعال الحج: الوقوف بالمشعر الحرام، و يسمى (المزدلفة) و (جمع) أيضاً، و هو يقع بين منى و عرفات، و علاماته منصوبة عند حدوده.

المسألة ٤١٩: يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات ليلة العيد، و الأحوط المبيت فيه، و إذا طلع الفجر ينويه بأن يقول: «أقف بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس في حج التمتع قربة إلى الله تعالى»، فلو أفاض منه و تجاوز وادى محسر قبل طلوع الشمس أثم، و الأحوط أن يكفر بشاء.

المسألة ٤٢٠: مجموع الوقوف بالمشعر واجب، و مسماه ركن، فمن تركه أصلاً بطل حجه، و لو عرض الجنون أو الاغماء أو النوم أو

نحو ذلك بعد أن حصل

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٦

على مسمى الوقوف يكفيه في أداء الواجب، أما إذا طرأ عليه ما ذكرناه واستغرق تمام الوقت بطل وقوفه على الأحوط في بعض الصور.

المسألة ٤٢١: ليس المراد من الوقوف بالمشعر هو أن يقف على قدميه، بل يكفي وجوده في المشعر، سواء كان قاعداً، أم قائماً، يقظاً أم نائماً، ماشياً أم متنقلاً من مكان إلى مكان.

المسألة ٤٢٢: تجوز الإفاضة من المشعر إلى منى قبل طلوع الفجر للنساء والشيخ والمرضى الذين يشق عليهم ازدحام الناس، وكذلك تجوز الإفاضة لمن له شغل ضروري.

المسألة ٤٢٣: من لم يدرك الوقوف بالمشعر في الوقت المزبور يكفيه الوقوف فيه ولو يسيراً قبل الزوال.

المسألة ٤٢٤: للوقوف بالمشعر أوقات ثلاثة:

الأول: ليلة العيد لمن لم يتمكن من الوقوف بعد طلوع الفجر كما مر.

الثاني: ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٧

الثالث: من طلوع الشمس إلى الزوال.

المسألة ٤٢٥: لكل من الوقوف بعرفات والمشعر وقتان: اختياري و اضطراري، والمكلف بملاحظة إدراك الموقفين أو أحدهما في وقت اختياري أو اضطراري و عدم إدراكهما على أقسام:

١: أن يدرك الموقفين في وقتها الاختياري، ولا إشكال في صحة حجه.

٢: أن لا يدركهما أصلاً، ولا إشكال في عدم صحة حجه، فيأتي بالعمرة المفردة بالإحرام الذي كان قد أحرمه للحج.

٣: أن يدرك اختياري عرفات و اضطراري المشعر، و حجه صحيح.

٤: عكس الصورة الثالثة، و حجه صحيح.

٥: أن يدرك الاضطراري فيهما، و الظاهر صحة الحج.

٦: أن يدرك اختياري عرفات فقط، و الأشهر صحة الحج.

٧: أن يدرك اختياري المشعر فقط، و الظاهر صحة الحج.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٨

٨: أن يدرك اضطراري عرفات فقط، فحجه باطل.

٩: أن يدرك اضطراري المشعر فقط، فالظاهر صحة الحج.

المسألة ٤٢٦: يستحب في المشعر الحرام أن يجمع الحصى للرمي، و يجوز أن يأخذ أكثر مما يلزمه، و يجوز أن يجمع له غيره، و إذا نقصت حصياته للرمي يأخذ من وادي محسر أو منى.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٣٩

المسألة ٤٢٧: يجب على الحاج، بعد طلوع شمس يوم العيد، أن يفيض من المشعر الحرام إلى منى ليؤدي مناسكها: الرمي و الهدى و الحلق، و هي الرابع و الخامس و السادس من أفعال الحج.

٤: رمى جمرة العقبة**إشارة**

المسألة ٤٢٨: الرابع من أعمال الحج: الرمي، فإذا وصل الحاج إلى منى، يتوجه أولاً إلى جمرة العقبة، وهي الجمرة الأولى، والمعروفة بـ (الجمرة الكبرى) فيرميها بالحصى السبع التي التقطها من المشعر، أو من داخل حدود الحرم الشريف.

المسألة ٤٢٩: وقت رمي الجمرة الأولى يكون من طلوع الشمس من يوم العيد إلى غروبها، والرمي هو أول أعمال منى، فلا يجوز تقديم الهدى أو الحلق عليه، على الأحوط.

واجبات الرمي**إشارة**

المسألة ٤٣٠: يجب في الرمي أمور:

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤٠

- ١- النية.
- ٢- العدد.
- ٣- إصابة الجمرة.
- ٤- التعاقب في الرمي.
- ٥- الرمي في النهار.

١: النية

المسألة ٤٣١: تجب النية في الرمي، وتكون مقارنه لأول الرمي وتستديم إلى آخره، والأولى أن يتلفظ الحاج بالنية فيقول: «أرمي جمرة العقبة سبعاً قربه إلى الله تعالى».

٢: العدد في الرمي

المسألة ٤٣٢: يجب أن يكون الرمي بسبع حصيات، فلو كانت أقل من ذلك لم يكفه، ولا بد من إكمال ذلك النقص. نعم لو رمى أكثر من السبع احتياطاً، لا إشكال فيه.

٣: إصابة الجمرة

المسألة ٤٣٣: يجب في الرمي إصابة الجمرة أو مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤١

موضعها بكل من الحصيات السبع بنفس الرمي، فلو أدخل بواحدة فلا بد من تعويضها بأخرى حتى تصيب الجمرة، ولا يكفي مطلق الوصول، كما لا يكفي الوضع.

المسألة ٤٣٤: إذا رمى الحصيات على الجمره، فلاقت شيئاً مرت عليه في طريقها و أصابت الجمره، فلا بأس بذلك، و تكون محسوبه، إلا إذا كان ذلك الشيء صلباً كالحجارة، فطفرت منه الحصاة و أصابت الجمره، فلا تجزى على الأحوط.

المسألة ٤٣٥: إذا شك الرامى فى إصابة الحصيات للجمره فى الأثناء بينى على عدم الإصابة و يرمى بدلها.

المسألة ٤٣٦: لو شك فى انه أصاب الجمره أم لا؟ و كان شكه بعد إتمام الرمى، لا يعتنى بشكته، سواء كان شكه فى العدد أم فى غيره من واجبات الرمى.

المسألة ٤٣٧: يجوز الرمى من الطابق العلوى مطلقاً، اختياراً و اضطراراً. كما يجوز رمى الأجزاء المضافه على عمود الجمره طولاً و عرضاً.

٤: التعاقب فى الرمى

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٤٢

المسألة ٤٣٨: يجب أن يكون الرمى على التعاقب، بمعنى أن يرمى الحصيات واحده بعد واحده حتى يكمل سبعة يصيب بها جميعاً، فلو قبض على السبعة و رماها دفعه واحده لا يكفى، حتى و لو أصاب بها جميعاً، و كذا لا يكفى لو رمى اثنين أو أكثر معاً.

المسألة ٤٣٩: لا يجب الرمى باليد اليمنى، و يجوز أن يرمى بيده اليسرى و لو اختياراً، لكن الرمى باليد اليمنى أفضل.

٥: الرمى فى النهار

المسألة ٤٤٠: يجب أن يكون رمى الجمرات فى النهار يعنى: من أول طلوع الشمس إلى غروبها، نعم الذى لم يتمكن من الوقوف العادى فى المشعر الحرام، و استفاد من الوقوف الاضطرارى ليلاً ثم دخل منى، فله الرمى ليلاً، كالنساء و الأطفال و الشيوخ و المرضى.

المسألة ٤٤١: من كان له عذر فرمى ليلاً ثم زال عذره فى النهار، لا تجب عليه الإعادة و ان كانت أحوط.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٤٣

من شروط الرمى

المسألة ٤٤٢: من شروط الحصى التى يريد رمى الجمرات بها: أن تكون بكرراً يعنى لم يرم بها الجمرات من قبل، و أن تكون متوسطه الحجم لا كبيره جداً و لا صغيره جداً بل بمقدار عقد اصبع واحد مثلاً، و أن تكون من الحصى لا من الخزف أو الطين اليابس أو غير ذلك، و لا يجب أن تكون طاهره على الأظهر، و يجب أن تكون ملتقطه من الحرم.

المسألة ٤٤٣: لا يشترط فى رمى الجمرات الموالاة بين رمى حصياته السبع، فلا- بأس بأن يستريح قليلاً فى أثنائها مثلاً، نعم لو كان الفاصل بينها طويلاً استأنف الرمى من جديد على الأحوط، و كذا لا يشترط الموالاة بين نفس الجمرات، فله مثلاً أن يرمى الصغرى أول الصباح، و الثانية عند الظهر، و الثالثة قبل غروب الشمس، هذا فى اليوم الحادى عشر و الثانى عشر، حيث يرمى الجمرات كلها.

٥: الهدى

إشارة

المسألة ٤٤٤: الخامس من أعمال الحج: الذبح أو النحر في منى، وذلك بعد الرمي، والنحر يكون

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤٤

للإبل، و الذبح لغيرها كالشاة مثلاً.

المسألة ٤٤٥: الواجب من الهدى هدى واحد، ويستحب الزيادة بلا تحديد، ويجب الهدى في حج التمتع دون الإفراد، ولو كان حجه مستحباً بل ولو كان من أهل مكة على الأحوط، و أما القارن فإنما يجب عليه الهدى، لأنه ساق الهدى معه عند إحرامه.

المسألة ٤٤٦: إذا لم يوجد الهدى- أى الحيوان الذى يمكن ذبحه- أو لم يستطع الحاج الحصول عليه، مع وجود ثمنه، وعزم على الانصراف إلى أهله، يضع المال عند شخص مأمون يثق به ليشتريه و يذبحه عنه خلال شهر ذى الحجة، فإن لم يستطع الحصول عليه فى تلك السنة ففى السنة القادمة فى ذى الحجة أيضاً.

المسألة ٤٤٧: لا يكفى الهدى الواحد إلا عن شخص واحد، فلا يجوز أن يشترك اثنان أو أكثر فى هدى واحد مع الاختيار، أما عند الضرورة فالأحوط الجمع بين الاشتراك فى الهدى والصوم. هذا فى الحج الواجب، أما المستحب فيجوز الاشتراك فى هدى واحد.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤٥

المسألة ٤٤٨: من اشترى هدياً ثم ضلت يجب عليه أن يشتري هدياً ثانياً، ولكنه إذا وجد الضال تعين عليه الضال، والأحوط استحباباً له ذبح الثانى أيضاً، وإذا ذبح الثانى قبل أن يجد الضال ثم وجدته فالأفضل بل الأحوط ذبح الضال أيضاً.

واجبات الهدى

إشارة

المسألة ٤٤٩: واجبات الهدى أمور:

- ١- النية.
- ٢- أن يكون من النعم.
- ٣- أن يكون فى سن خاص على الأحوط.
- ٤- أن يكون تام الخلقة.
- ٥- أن يكون الذبح يوم العيد.
- ٦- أن يكون الذبح بمنى.
- ٧- أن يراعى فيه الترتيب على الأحوط.
- ٨- أن لا يخرج من الحرم.

١: النية

المسألة ٤٥٠: يجب فى الذبح أو النحر النية، والأولى التلّفظ بها، فيقول: «أذبح الهدى قرية إلى الله

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤٦

تعالى».

المسألة ٤٥١: إذا لم يذبح هو بيده، نوى هو ونوى الذابح أيضاً، وإذا نوى هو وحده دون الذابح، فالظاهر الكفاية.

٢: أن يكون من النعم

المسألة ٤٥٢: يجب في الهدى أن يكون من الإبل أو البقر أو الغنم، و هي النعم الثلاثة، و المعز محسوب من الغنم.

٣: أن يكون في سن خاص

المسألة ٤٥٣: يكفي في سن الهدى أن يسمى إبلًا أو بقرًا أو غنمًا أو معزًا، و لا يكفي الصغير منها و هو ما يسمى فصيلًا أو عجلًا أو حملًا أو جديًا «١»، و الأحوط الأولى في الإبل: ما أكمل الخامسة و دخل في السادسة، و في البقر: ما أكمل الثانية، و في الضأن: أى الغنم ما أكمل سبعة أشهر، بل ما أكمل السنة الأولى و دخل في الثانية، و في المعز: ما أكمل الثانية.

(١) الفصيل: ولد الناقة، و العجل: ولد البقرة، و الحمل: ولد الضأن، و الجدى: ولد المعز.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٤٧

٤: أن يكون تام الخلقه

المسألة ٤٥٤: يجب أن يكون الهدى صحيح الخلقه تامًا، فلا تكفى العوراء و لا العرجاء و لا الكبيرة و لا المكسور قرنهما الداخلى، و لا مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء، و لا الخصى و لا المهزولة.

المسألة ٤٥٥: الأحوط في الهدى أن لا تكون جماء و هي التى لم يخلق لها قرن، و لا -صماء و هي التى لم يخلق لها أذن، نعم إذا كانت مشقوقة الأذن أو مثقوبة الأذن و لم ينقص منها شىء فجائز، كما لا بأس بالمكسور قرنهما الخارج. و يكفي من الغنم ما ليس له أليه خلقه.

المسألة ٤٥٦: ما ذكر من شرائط الهدى هو فى صورة الإمكان، أما إذا لم يكن إلا الناقص فيجزيه.

٥: أن يكون الذبح يوم العيد

المسألة ٤٥٧: يجب أن يكون الذبح يوم العيد، أو طول النهار من أيام التشريق، و هي العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر من ذى الحجة، فلا يجوز تأخيره عنها، و لكن إذا أخر الذبح لعذر أو أخره متمعدًا يكفيه ذلك إلى آخر ذى الحجة، و يآثم بذلك

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٤٨

التأخير.

٦: أن يكون الذبح بمنى

المسألة ٤٥٨: يجب أن يكون الذبح بمنى، فلا يجوز فى غيره. نعم يجوز الذبح فى المذابح المستحدثة و التى يقال إنها خارجة عن حدود منى، و ذلك للعسر و الحرج و ما أشبهه.

٧: مراعاة الترتيب على الأحوط

المسألة ٤٥٩: يجب فى الهدى رعاية الترتيب على الأحوط، بأن يكون الذبح بعد الرمى و قبل التقصير أو الحلق، فلو خالف الترتيب سهواً أو جهلاً أو نسياناً مع العسر و الحرج فلا إشكال.

٨: أن لا يخرج من الحرم

المسألة ٤٦٠: يجب أن لا يخرج شيئاً مما ذبحه من لحم الهدى عن الحرم، نعم إذا لم يكن هناك مصرف للهدى «الذبيحة» جاز إخراجها، وهكذا إذا اشترى الحاج الهدى من مسكين كان قد ملكه سابقاً.

عدة مسائل

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٤٩

المسألة ٤٦١: إذا ذبح الهدى أو نحرها بزعم انها سميئة، ثم تبين بعد ذلك أنها مهزولة، يكفيه ذلك ولا يجب نحر أو ذبح غيرها.
المسألة ٤٦٢: الأحوط استحباباً أن يأكل الناسك (الحاج) شيئاً من الذبيحة، ويهدى قسماً منها إلى مؤمن - ولو كان غنياً - أو وكيله، و يتصدق بالقسم الآخر على المؤمن الفقير أو وكيله، وأن يكون مقدار كل من الهدية والصدقة ثلث الذبيحة، ويجوز أن يتصدق على حاج آخر إذا كان فقيراً.

المسألة ٤٦٣: إذا فقد الهدى الكامل وتمكن من الهدى الناقص وجب تقديمه على الصوم، وإذا فقد الهدى و ثمنه وجب الانتقال إلى الصوم مع القدرة عليه، أما إذا فقد الهدى وحده وتمكن من ثمنه فيجب إبقاء الثمن عند من يشتري له ذلك طوال ذى الحجة إن لم يبق هو إلى آخر ذى الحجة، فإذا حصل النائب على الهدى في ذى الحجة ذبحه وإلا أخره إلى العام القابل، فإن لم يجده فحينئذ يصوم.

المسألة ٤٦٤: إذا عجز عن الهدى وعن ثمنه صام عشرة أيام، ثلاثة في الحج و سبعة إذا رجع إلى

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٠

أهله، ويجب أن يصوم الثلاثة في ذى الحجة، وإذا عجز عن الهدى وعن ثمنه وعن بدله (أى الصوم) فلا شيء عليه ولا قضاء على وليه.

المسألة ٤٦٥: إذا صام الثلاثة ثم وجد الهدى في ذى الحجة لم يجب عليه الهدى على الأقوى ولكنه أفضل.

المسألة ٤٦٦: إذا مات قبل أن يبعث الهدى إلى منى، وكان يجب ذلك عليه، يُقضى من صلب ماله فعلى ورثته أن يخرجوا قيمة الهدى ليشتري بها هدياً فيذبح أو ينحر.

٦: الحلق أو التقصير**إشارة**

المسألة ٤٦٧: السادس من أعمال الحج: الحلق أو التقصير يوم العيد في منى، وذلك بعد الرمي والهدى. والظاهر جواز تقديمه على الهدى مع العسر والحرج.

المسألة ٤٦٨: الحلق هو أن يحلق رأسه كله، والتقصير هو أن يأخذ شيئاً من شعر رأسه أو لحيته

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥١

أو شاربه، أو يقصر شيئاً من أظفاره.

المسألة ٤٦٩: يكفي في الحلق، أن يكون بالماكنة الناعمة.

المسألة ٤٧٠: الأقوى إن الرجل مخير بين الحلق و التقصير و إن كان ضرورة (أى كان أول حجة له)، إلا أن الأفضل مطلقاً الحلق، خصوصاً فى الحجة الأولى.

المسألة ٤٧١: إذا كان نائباً عن شخص يلزمه حكم نفسه، فإذا كان النائب- مثلاً- فى الحجة الثانية أو ما بعدها فهو مخير بين الحلق أو التقصير، و إن كانت النيابة هى الحجة الأولى للمنوب عنه.

المسألة ٤٧٢: هذا كله بالنسبة للرجال، أما النساء فيتعين عليهن التقصير، و ليس عليهن الحلق أبداً، بل يحرم ذلك، فإخذن شيئاً من شعرهن أو أظفارهن كما مر فى التقصير للعمرة.

ثم إنه يجوز للنساء الرمي ليلة العيد، ثم التقصير فى منى ليلاً، و الذهاب إلى مكة للطوافين و السعى ليلة العيد، و لا يجب عليهن انتظار النهار، نعم يلزم أن يوكلن من يذبح الهدى عنهن فى نهار العيد.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٥٢

المسألة ٤٧٣: الذى ليس على رأسه شعر يسقط عنه الحلق و يتعين عليه التقصير، لكن الأحوط استحباباً أن يمر موسى أو الماكنة الناعمة على رأسه أيضاً.

واجبات الحلق أو التقصير

إشارة

المسألة ٤٧٤: واجبات الحلق أو التقصير ثلاثة: ١: أن يكون فى منى. ٢: النية. ٣: الترتيب، على الأحوط.

١: أن يكون فى منى

المسألة ٤٧٥: يجب أن يكون الحلق أو التقصير فى منى، فلا يجوز فى غير منى.

المسألة ٤٧٦: إذا رحل عن منى قبل الحلق أو التقصير عامداً أو جاهلاً أو ناسياً، وجب عليه الرجوع إلى منى ليحلق أو يقصر فيها، إذا كان يتمكن من الرجوع، و إذا لم يتمكن من الرجوع يحلق أو يقصر فى مكانه، و يستحب له أن يبعث بشعره أو أظفاره ليدفن فى منى أو يلقى فيها.

٢: النية

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٥٣

المسألة ٤٧٧: يجب فى الحلق أو التقصير النية كسائر العبادات و المناسك، فيقول للحلق: «أحلق فى فرض الحج قربة إلى الله تعالى»، و يقول للتقصير بدل كلمة أحلق: «أقصر».

٣: الترتيب على الأحوط

المسألة ٤٧٨: الأحوط فى الحلق أو التقصير رعاية الترتيب، و هو الإتيان بها بعد الهدى، فإن خالف ذلك سهواً أو جهلاً أو عمداً فلا شىء عليه، و إن كان الأحوط وجوباً فى صورة العمد و عدم العذر أو الحرج الإعادة مع الإمكان بما يحصل به الترتيب.

المسألة ٤٧٩: يجب رعاية الترتيب فى الحلق أو التقصير و تقديمه على طواف الزيارة الذى سيأتى إن شاء الله تعالى، فإذا قدم الطواف على الحلق أو التقصير أعاده على الترتيب و إن كان ناسياً.

عدة مسائل

المسألة ٤٨٠: إذا أكمل أعمال منى الثلاثة: الرمي لجمرة العقبة، والنحر أو الذبح، والحلق أو التقصير، فإنه يتحلل من جميع ما حرم عليه بالإحرام

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٤

إلا الطيب والنساء، وكذلك يحرم عليه الصيد أيضاً، لكن لا من جهة الإحرام، وإنما من جهة حرم مكة لأن الصيد محرم فيه، نعم يكره للرجل تغطية الرأس ولبس المخيط قبل طواف الزيارة وأداء صلاتها على المشهور.

المسألة ٤٨١: إذا رجع إلى مكة وطاف طواف الزيارة و صلى ركعتي الطواف ثم سعى بين الصفا والمروة، حل له الطيب أيضاً ولكنه مكروه على المشهور، فإذا طاف طواف النساء و صلى ركعتيه حلت له النساء أيضاً، فيصبح محلاً من كل ما حرم عليه بالإحرام، ويبقى الصيد محرماً عليه، لأنه من محرمات الحرم كما مر.

٧: طواف الزيارة

المسألة ٤٨٢: السابع من أعمال الحج: طواف الزيارة، فإنه يجب بعد أداء مناسك منى الرجوع إلى مكة المكرمة لأداء ما بقي من الواجبات.

المسألة ٤٨٣: طواف الزيارة مثل طواف عمرة التمتع، و واجباته عين واجباته، وهكذا مستحباته و مبطلاته و مكروهاته، إلا أن النية تختلف، ففي هذا

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٥

الطواف ينوى:

«أطوف حول هذا البيت سبعة أشواط طواف الزيارة لحج التمتع قربة إلى الله تعالى»، و يسمى هذا الطواف طواف الزيارة و طواف الحج أيضاً.

٨: صلاة طواف الزيارة

المسألة ٤٨٤: الثامن من أعمال الحج: صلاة طواف الزيارة، فإنه بعد إكمال طواف الزيارة، يجب صلاة ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام أو خلفه، و ذلك كما مر في صلاة طواف العمرة، إلا في النية، حيث ينوى هنا: «أصلي ركعتي طواف الزيارة قربة إلى الله تعالى».

٩: السعي بين الصفا والمروة

المسألة ٤٨٥: التاسع من أعمال الحج: السعي بين الصفا والمروة، و ذلك كما مر في السعي في عمرة التمتع تماماً، إلا في النية، فإنه ينوى هنا:

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٦

«أسعى بين الصفا والمروة لحج التمتع قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٤٨٦: هذا السعي ليس بعده تقصير بخلاف السعي في العمرة.

١٠- ١١: طواف النساء وصلاته

إشارة

المسألة ٤٨٧: العاشر والحادي عشر من أعمال الحج: طواف النساء وصلاته، ويكون بعد السعي، ولا تحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلا بعد الإتيان بهذا الطواف وركعتيه.

المسألة ٤٨٨: طواف النساء وصلاته كطواف الزيارة وصلاته، بلا فرق إلا في النية، فانه ينوي لطواف النساء: «أطوف سبعة أشواط طواف النساء قربة إلى الله تعالى» وينوي لركعتي صلته: «أصلي ركعتي طواف النساء قربة إلى الله تعالى».

المسألة ٤٨٩: لا فرق في وجوب طواف النساء وركعتيه بين الصغير والكبير، والبالغ والصبي، ولو

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٧

غير المميز، والعاقل والمجنون الذي أحرم به وليه، والحر والرق الذي أحرم بإذن مولاه.

المسألة ٤٩٠: الصبي المميز يطوف هو بنفسه ويصلي بنفسه أيضاً، أما غير المميز فيطوف به وليه ويستتبع بالصلاة عنه، فإذا ترك الصبي المميز طواف النساء أو ترك الولي الطواف عن غير المميز بقي الطفل على حكم إحرامه، فلا تحل له النساء حتى يطوف بنفسه أو يستتبع بعد بلوغه، ويجوز للولي أن يستتبع عنه قبل البلوغ.

المسألة ٤٩١: لو ترك طواف النساء جهلاً أو نسياناً ولكن أتى بطواف الوداع من باب الخطأ في التطبيق، يكفيه ذلك، وإن كان الأحوط الإعادة أو الاستنابة في الإعادة.

المسألة ٤٩٢: إذا لم يأت إلى مكة في اليوم العاشر بعد الفراغ من أعمال منى، فيأتي إلى مكة في الغد أو بعده لأداء ما بقي عليه من أعمال مكة، والأحوط استحباباً أن يرجع إلى مكة للطواف وصلاته قبل ظهر يوم الثالث عشر، وإن جاز له التأخير إلى آخر ذي الحجة.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٨

المسألة ٤٩٣: بعد إتمام بقية أعمال مكة وهي: طواف الزيارة وصلاته، والسعي بين الصفا والمروة، وطواف النساء وصلاته، إذا أتى بها في يوم العيد أو في غده، فإنه يجب عليه الرجوع إلى منى لإتمام بقية أعمال منى والبيتوته فيها على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

عدة مسائل

المسألة ٤٩٤: لا يجوز تقديم طواف الزيارة وسعيه على الموقفين بعرفة والمشعر وأفعال منى اختياراً، نعم يجوز اضطراراً، فإن قدم الطواف والسعي اختياراً، كان باطلاً.

المسألة ٤٩٥: يجوز للمضطر تقديم الطواف والسعي، كالمراة التي تعلم أن الحيض سوف يفاجئها بعد أداء المناسك في منى ولا يمكنها البقاء بمكة حتى تطهر ولم ينتظرها رفقتها، فيجوز لها حينئذ تقديم الطواف على الموقفين، وهكذا النساء، وكذا المريض والشيخ والشيخة وغيرهم ممن لا يتمكن من الطواف بعد أداء المناسك في منى لكثرة الازدحام، فيجوز لهؤلاء جميعاً تقديم الطواف حينئذ على الموقفين

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٥٩

و أعمال منى.

المسألة ٤٩٦: أهل الأعدار المذكورة إذا تمكنوا من الطواف بعد رجوعهم من منى، فإعادة الطواف والسعي لهؤلاء أحوط وأولى.

١٢: المبيت في منى

المسألة ٤٩٧: الثاني عشر من أعمال الحج: المبيت في منى، فإنه واجب في ليلة الحادى عشر و الثانى عشر، و كذا في ليلة الثالث عشر أحياناً.

المسألة ٤٩٨: يجب المبيت أيضاً ليلة الثالث عشر إذا غربت عليه الشمس في اليوم الثانى عشر و لم يخرج من منى، أو لم يتق النساء و الصيد، أما من اتقى النساء و الصيد أو لم تغرب عليه الشمس و هو في منى فيجوز له النفر من منى، و لكن بعد زوال الشمس من اليوم الثانى عشر، و لو نفر من منى قبل زوال اليوم الثانى عشر عمداً فهو آثم و عليه الرجوع إذا أمكنه قبل الزوال، أما الجاهل و الناسى فلا شىء عليهما.

المسألة ٤٩٩: إذا غربت عليه الشمس و هو في

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٠

منى يوم الثانى عشر و لم يخرج من حدودها حتى و لو كان على استعداد للرحيل منها، بل و حتى لو كان راكباً في السيارة و لم تخرج به السيارة من حدود منى، يجب حينئذ عليه المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً و رمى الجمرات الثلاث يوم الثالث عشر، ثم ينفر قبل زواله من منى.

المسألة ٥٠٠: الأولى للصرورة- أى لمن في الحجة الأولى- أن يبيت ليلة الثالث عشر أيضاً، و كذا لمن ارتكب بعض محرمات الإحرام، أو اقترف كبيرة أخرى من الكبائر، بل هو الأفضل لكل ناسك.

المسألة ٥٠١: المقدار الواجب في المبيت هو نصف الليل، سواء من أوله أو آخره، و يعتبر الليل من أذان المغرب إلى أذان الفجر، فيجوز له الخروج من منى بعد منتصف الليل، و لكن الأفضل المبيت تمام الليل إلى الفجر.

المسألة ٥٠٢: تجب النية في المبيت بمنى ليلة الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر، على نحو ما تقدم في سائر الواجبات و المناسك، و تكون النية بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينو من أول المغرب، فيقول: «أبيت هذه الليلة بمنى قربة إلى الله تعالى»

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦١

و إذا أخل بالنية كان آثماً، و لكن لا كفارة عليه و إن استحبت احتياطاً.

المسألة ٥٠٣: من خرج من مكة المكرمة فلم يصل إلى منى و أخذه النوم في الطريق، و من كان ناسياً أو غافلاً أو جاهلاً بالحكم، و من غلبه المرض أو النوم فلم يدرك البيوتة بمنى لا شىء عليه. و هكذا إذا لم يكن في منى مكان للبيوتة، أو كان له عذر يمنعه من المبيت في منى من خوف عدو أو مرض أو ما أشبهه.

المسألة ٥٠٤: يجوز الاشتغال في مكة المكرمة بالعبادة بدلاً عن البيوتة بمنى، فيذهب إلى المسجد الحرام أو المسعى و يشتغل بالعبادة، كالصلاة و قراءة القرآن و الأدعية و الاستغفار، و لا- تبعد كفاية نصف الليل، مخيراً بين النصف الأول و هو من أذان المغرب إلى منتصف الليل، و بين النصف الثانى و هو من منتصف الليل إلى أذان الفجر، و حينئذ يسقط عنه البيوتة بمنى.

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٢

١٣: رمى الجمرات

المسألة ٥٠٥: الثالث عشر من أعمال الحج: رمى الجمرات في أيام التشريق، فإنه يجب في اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر، و كذلك اليوم الثالث عشر إن كان قد بات في منى ليلته: الرمي للجمرات الثلاث، و هى: الصغرى و الوسطى و جمره العقبة (الكبرى).

المسألة ٥٠٦: يجب رمى كل جمره من الجمرات الثلاث بسبع حصيات كما تقدم في رمى الجمره الأولى يوم العيد.

المسألة ٥٠٧: يجب رعاية الترتيب بين الجمرات، وذلك بأن يرمى أولاً: الجمرة (الصغرى) و هي أقرب الجمرات إلى منى، ثم (الوسطى) و هي التي من بعدها، ثم (جمرة العقبة) و هي آخر الجمرات، المعروفة بالكبرى، و هي التي رماها يوم العيد وحدها، فتكون آخر الجمرات رمياً.

المسألة ٥٠٨: إذا رمى الجمرات من دون رعاية

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٣

الترتيب المذكور بينها، كما إذا بدأ بجمرة العقبة أو بالوسطى أعاد الرمي على ما يحصل به الترتيب المذكور.

المسألة ٥٠٩: وقت الرمي للجمرات يكون من طلوع الشمس إلى غروبها اختياريًا، و يجوز الرمي ليلاً اضطراراً للمعذور كالمراة و الخائف و المريض و الراعى و الحطاب و العبد، فيرمون ليلاً عن اليوم، و إذا لم يتمكن المعذور من الرمي فى كل ليلة، يجوز له الجمع حينئذ فى ليلة واحدة.

المسألة ٥١٠: إذا رمى الجمرة الصغرى أربعاً فما فوق ثم رمى التي بعدها سبعاً نسياناً يكفيه أن يكمل النقص للصغرى، و لكنه لو رماها ثلاثاً فما دون يجب عليه أن يستأنف الرمي من الصغرى و يعيد الجمرة التي بعدها، و إذا كان ناقصه فى الجمرة الثالثة (العقبة) أكمل ذلك النقص فقط.

المسألة ٥١١: إذا رمى الجمرة الصغرى التي ترمى أولاً، أربعاً مثلاً أو أكثر و رمى الثانية و الثالثة سبعاً يكفيه إكمال الصغرى سبعاً فقط من دون الرجوع

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٤

إلى الجمرة الثانية و الثالثة، أما إذا كان قد رماها أقل من أربعة- أى ثلاثة فما دون- فعليه الإعادة على الجمرات الثلاثة بالترتيب.

المسألة ٥١٢: إذا رمى الصغرى سبعاً ثم الثانية ثلاثاً ثم الثالثة سبعاً، فعليه الاستئناف من الثانية ثم الثالثة سبعاً سبعاً، و لا يجب عليه استئناف الأولى (الصغرى)، أما إذا رمى الثانية أربعاً و الأولى (الصغرى) و الثالثة سبعاً سبعاً يكفيه إتمام الثانية فقط، و لكن الأحوط استحباباً فى جميع الصور الاستئناف فى الجميع إذا فاتت الموالات.

المسألة ٥١٣: إذا نسى الحاج رمى يوم من أيام منى أو تركه عمداً فعليه القضاء فى اليوم الثانى، و يبدأ أولاً فيرمى لليوم الفائت ثم يرمى لليوم الحاضر، و يستحب أن يرمى ما فاته عن اليوم السابق بعد طلوع الشمس، و عن اليوم الحاضر عند زوالها.

المسألة ٥١٤: إذا فاتته جمرة و لا- يعلم أنها الأولى (الصغرى) أم الثانية أم العقبة فعليه إعادة رمى الجمار الثلاث مرتباً من الأولى (الصغرى) ثم

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٥

الثانية ثم العقبة، و كذا إذا فاتته أربع حصيات من جمرة و لا يعرفها بعينها، نعم إذا فاتته دون الأربع من جمرة لا يعرفها كرر الرمي على الثلاث، و لا يجب حينئذ الترتيب بين الجمار.

المسألة ٥١٥: إذا رمى أربعاً من الحصيات وفاته ثلاثاً، ثم شك فى كونها من واحدة أو أكثر، يتعين عليه أن يرمى كل واحدة منها ثلاثة حصيات مرتباً، يبدأ بالأولى (الصغرى) ثم الوسطى ثم العقبة، و اذا كان الرمي ثلاثاً و الفائت أربعاً استأنف الرمي من جديد.

المسألة ٥١٦: إذا نسى رمى الجمرات الثلاث حتى دخل مكة و تذكر بعد ذلك، يجب عليه الرجوع إلى منى ليتداركها، و من لم يتذكر حتى خرج من مكة قضاها فى العام القابل بنفسه أو نائبه، و من ترك الرمي عمداً فحجه ليس بفاسد، و الأحوط استحباباً قضاؤه فى العام القابل.

المسألة ٥١٧: إذا رمت امرأة ثلاثاً من الحصيات ثم لم تتمكن من الإتمام، فلو أمكنها تأخير الرمي إلى وقت آخر من اليوم من دون حرج فلا تصح نيابة أحد للإكمال، و لو لم يمكنها تأخير الرمي فتصح النيابة

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٦
 عنها إذا لم تخل بالموالاة على الأحوط، و لو أخرت الرمي فرمت فى اليوم الثانى قضاءً عن اليوم الأول أجزأها ذلك.
 المسألة ٥١٨: المرأة التى تخاف على نفسها من الازدحام، يجوز لها الاستنابة فى الرمي.
 المسألة ٥١٩: المريض الذى لا يرجو أن تحصل له القدرة للرمي فى وقته، إذا تمكن من أخذ الحصى بيده و يرميها آخر فعل، و إلا استناب نائباً للرمي، و لو شفى من المرض و لم يمض وقت الرمي بعد، فالأحوط استحباباً أن يرمى بنفسه أيضاً.
 المسألة ٥٢٠: إذا فرغ الحاج من المناسك فى منى فى الأيام الثلاثة المذكورة و رمى الجمرات فى كل يوم منها، فقد أتم مناسك حجه إذا كان قد أتى ببقية أعمال مكة، و له أن يرجع من منى إلى أهله، و لكن الأفضل أن يرجع إلى مكة لأجل طواف الوداع فإنه مستحب.

العمره المفردة

إشارة

مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٧
 المسألة ٥٢١: العمره المفردة على قسمين: واجبه، و مستحبه. و الواجه أيضاً على قسمين: واجبه عرضاً، و واجبه أصلاً.
 المسألة ٥٢٢: الواجب الأصلي من العمره المفردة: هو الواجب بأصل الشرع مرة واحدة بالشرائط المعتره فى الحج، و لا يشترط فى وجوب العمره على أهل مكة أو من يجرى عليه حكم أهل مكة، استطاعه الحج أيضاً، فيمكن لهؤلاء أن يستطيعوا للعمره من دون الحج أو للحج دون العمره، لأن كلاً من الحج و العمره المفردة نسك مستقل بنفسه غير مرتبط بالنسك الآخر.
 المسألة ٥٢٣: الآقاي و هو النائى عن مكة لا- يكون عليه العمره المفردة، بل يجب عليه عمره التمتع مع حج التمتع، أما إذا استطاع للعمره دون الحج وجبت عليه العمره المفردة على الأحوط، و إن تركها و مات فالأحوط القضاء عنه.
 المسألة ٥٢٤: الأحوط على الأجير الذى لم يكن هو مستطيعاً للحج، أن يأتى بعمره مفردة لنفسه بعد مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٨
 فراغه من عمل النيايه، إن كان مستطيعاً لها وحدها.
 المسألة ٥٢٥: الواجب بالعرض من العمره المفردة: هو الواجب بالنذر و العهد و الحلف و الاستيجار و الشرط فى ضمن العقد و بالإفساد (أى إذا أفسد الحج) أو فوات الحج، فإذا فاته الحج يتحلل حينئذ عن إحرامه بعمره مفردة.
 المسألة ٥٢٦: تجب العمره المفردة أيضاً لدخول مكة المكرمة، و ذلك لأنه لا يجوز لمن يريد الدخول إلى مكة أن يتجاوز أحد المواقيت المذكوره إلا بإحرام، و كذلك لدخول الحرم إذا أراد دخول مكة.
 المسألة ٥٢٧: يستحب العمره المفردة- فيما عدا الواجب- فى كل شهر مرة، و يتأكد استحبابها فى شهر رجب.
 المسألة ٥٢٨: المستفاد من الأدله: أن العمرتين المفردتين لشخص واحد- مباشرة أو نيايه- إذا كان الفصل بينهما عشرة أيام أفضل منهما بفصل أقل، و الكل فيه فضل عظيم، أما إذا كانتا لشخصين فلا يعتبر الفصل.
 مناسك الحج (للشيرازى، السيد صادق)، ص: ١٦٩

أفعال العمره المفردة

المسألة ٥٢٩: أفعال العمره المفردة ثمانية:

١: النية.

٢: الإحرام من أحد المواقيت السالفة الذكر، إذا كان المكلف يمر عليها، والذي لا يمر على الميقات يحرم من بلده إذا كان دون الميقات وخارج حدود الحرم، وإذا كان المكلف داخل حدود الحرم فيحرم من حدود الحرم، فالذي في مكة المكرمة يخرج إلى مسجد التنعيم ويحرم من هناك.

٣: الطواف حول الكعبة الشريفة سبعاً على ما مر.

٤: صلاة ركعتي الطواف، عند مقام إبراهيم عليه السلام أو خلفه.

٥: السعي بين الصفا والمروة.

٦: الحلق أو التقصير.

٧: طواف النساء، وهو كما مر في أفعال حج التمتع.

٨: صلاة ركعتي طواف النساء.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٠

أحكام المصدود

المسألة ٥٣٠: المصدود: هو الذي صد بعد إحرامه بالحج أو العمرة، سواء كان صده عن الموقفين (عرفات والمشعر) إن كان إحرامه بالحج فقط، أو صد عن دخول مكة المكرمة لأداء الطواف والسعي فيما إن كان محرماً بالعمرة، ولم يمكنه الطواف والسعي حتى آخر وقتهما، فحينئذ يتحلل عن إحرامه بالهدى، وذلك بأن ينحره إن كان الهدى من الإبل، أو يذبحه إن كان من سائر النعم في المكان الذي صد فيه.

المسألة ٥٣١: الأظهر جواز النحر أو الذبح للمصدود قبل يوم العيد، والأحوط بالإضافة إلى النحر أو الذبح ضم الحلق إلى ذلك أيضاً. المسألة ٥٣٢: يجوز للمصدود أن يبقى على إحرامه ويتحلل بعمرة مفردة، فيطوف حول البيت سبعاً، ثم يصلي ركعتي الطواف عند المقام أو خلفه، ثم يسعي بين الصفا والمروة سبعاً، ثم يقصر، ثم يأتي بطواف النساء، ويصلي ركعتيه عند المقام أو خلفه.

المسألة ٥٣٣: يسقط الحج عن المصدود إذا فعل

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧١

ما ذكر إلا إذا كان الحج قد استقر في ذمته، أي أنه كان مستطيعاً من السنة السابقة أو ما قبلها، أو إذا بقيت الاستطاعة إلى العام القابل. المسألة ٥٣٤: إذا وقف الموقفين (عرفات والمشعر) وصد بعد ذلك عن إتيان مناسك منى الثلاثة، - وهي: الرمي، والنحر أو الذبح، والحلق أو التقصير - فإذا كان مصدوداً عن دخول مكة وأداء المناسك فيها أيضاً طوال أيام ذي الحجة فحكمه كما سبق.

المسألة ٥٣٥: إذا كان الصد مختصاً بمناسك منى فقط، فإن تمكن من الاستنابة - بأن يستناب شخصاً يرمى ويذبح أو ينحر عنه ثم يحلق هو - فحينئذ تتعين عليه الاستنابة، وبعد الفراغ يتحلل من إحرامه ويأتي ببقية المناسك، وإذا لم يتمكن من الاستنابة ولم يستطع الحصول على نائب يستناب عنه فالأحوط ذبح هديه وبقاؤه على إحرامه إلى أن يتحلل بعمرة مفردة.

المسألة ٥٣٦: إذا فرغ من مناسك مكة المكرمة - وهي الطواف وركعتاه، والسعي، وطواف النساء

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٢

و ركعتاه - ثم صد بعد ذلك عن الرجوع إلى منى للمبيت فيها ليلالي التشريق و رمي الجمرات في أيامها، عليه أن يستناب في الرمي و يشتغل هو بالعبادة في مكة ليلالي البيوتة في منى إن أمكنه، و إلا يكفر على الأحوط لعدم المبيت بمنى، و إذا لم يتمكن من الاستنابة للرمي في تلك السنة يستناب في العام القادم، و حجه صحيح.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٣

أحكام المحصور

المسألة ٥٣٧: المحصور: هو الحاج الذي أحرم بأحد النسكين من الحج أو العمرة ثم مرض مرضاً يمنعه من إتيان المناسك، على ما تقدم في المصدود، فإن كان قد اشترط في إحرامه حينما أحرم أن يحله الله تعالى حيث حبسه، فإنه يتحلل من إحرامه دون حاجة إلى أن يبعث بهديه إلى محله.

المسألة ٥٣٨: المحصور إذا لم يكن قارناً بمعنى أنه أحرم لحج التمتع أو الإفراد، فحكمه ما ذكر، و أما إذا قارن (أي أحرم لحج القران) و كان قد ساق الهدى فإنه يحل من إحرامه بمجرد إرساله للهدى و لا حاجة لأن ينتظر وصول الهدى إلى محله.

المسألة ٥٣٩: المحصور إذا لم يكن قد اشترط في إحرامه أن يحله الله حيث حبسه، يبقى على إحرامه و يرسل بهديه على الأحوط، فإذا بلغ الهدى محله و مضى زمان ذبحه أو نحره قصر و حلّ، و لا يبعد جواز ذبحه في موضع الحصر.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٤

المسألة ٥٤٠: يجب على المحصور الحج من قابل إذا كان الحج مستقراً في ذمته (أي إذا كان قد استطاع سابقاً و لم يحج سنة استطاعته) و حينئذ إذا عجز و يئس عن أداء الحج بنفسه في السنوات الآتية و جب أن يستتبع من يحج عنه.

المسألة ٥٤١: محل الهدى للمحصور منى إن كان قد أحصر في إحرام الحج، سواء كان حج تمتع أم أفراد أم قران، و محل الهدى مكة المكرمة إذا كان قد أحصر في إحرام العمرة، سواء كانت عمرة تمتع أم مفردة.

المسألة ٥٤٢: إذا ارتفع العارض و زال الحصر فليتحق برفقته لأداء المناسك، فإن أدرك الموقفين (عرفات و المشعر) أو أحدهما على ما تقدم في وجوب إدراك الموقفين، فقد أدرك الحج و لم يفته شيء، و إن لم يدرك الموقفين و لا أحدهما فقد فاتة الحج، و حينئذ يأتي بعمرة مفردة و يحل من إحرامه.

المسألة ٥٤٣: إذا أحصر عن أداء مناسك يوم النحر و ما بعده فعليه الاستنابة في الرمي و النحر أو الذبح ثم يحلق هو بنفسه، و يطاف و يسعى به إن

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٥

أمكن، و إلا- فيستتبع لهما، و يصلى للطواف إن كان حاضراً في المسجد، و إلا فالأحوط أن يصلى هو بنفسه و يستتبع أيضاً من يصلى عنه في مكانها، و بيت في منى إن أمكنه البيتوتة أو يشتغل بالعبادة في مكة بدلا عنها، و حجه صحيح، و إلا فيكفر لعدم البيتوتة على الأحوط.

المسألة ٥٤٤: إذا أحصر عن جميع مناسك منى و مكة، و جب أن يبعث بهديه، و أن يخرج من إحرامه، و أن يعيد الحج من قابل إن بقي مستطعاً أو كان قد استقر و جوب الحج عليه من قبل.

مناسك الحج (للشيرازي، السيد صادق)، ص: ١٧٦

الصلاة في مكة و المدينة

المسألة ٥٤٥: يجوز للمسافر أن يصلى تماماً في المدينة المنورة و مكة المكرمة، سواء في المسجد أم خارجه، و لا فرق بين البلد القديم و الجديد.

و هذا آخر ما أردنا بيانه في مناسك الحج و العمرة، و الله العالم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، و سلام على المرسلين، و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

قم المقدسة

صادق الشيرازي

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطقي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إناله المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و... - منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبة، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ "ما بين شارع "بنج رمضان" و"مفترق" و"فائى"/ "بنايه" القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)
رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

